

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥١٦

الخميس، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

(ألمانيا)	السيد هويسغن	الرئيس
السيد نينزيا	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد شهاب	إندونيسيا	
السيدة فان فليبورغ	بلجيكا	
السيد ليفيتسكي	بولندا	
السيد أوغاريلي	بيرو	
السيد تروبولس يابرا	الجمهورية الدومينيكية	
السيدة تشابالالا	جنوب أفريقيا	
السيد وو هايتاو	الصين	
السيد ندونغ مبا	غينيا الاستوائية	
السيد دولاتر	فرنسا	
السيد إييو	كوت ديفوار	
السيد البناي	الكويت	
السيد ألين	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد كوهين	الولايات المتحدة الأمريكية	

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1912026 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة أرسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وسعادة السيد ارطغرل أباكان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى أوكرانيا؛ وسعادة السيد مارتن سايدك، الممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا وفي فريق الاتصال الثلاثي.

وينضم السيد أباكان والسيد سايدك إلى الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من كييف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): في ٢١ نيسان/أبريل، مارس الملايين من الأوكرانيين حقهم الديمقراطي في اختيار رئيسهم المقبل. ونشيد بالشعب الأوكراني على إجراء

الانتخابات في أجواء سلمية، ونحيط علما بتقييم أفرقة المراقبين الدولية والمحلية، بما في ذلك مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، للعملية الانتخابية. وتلتزم الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال وجودها في أوكرانيا، بمواصلة العمل مع السلطات الأوكرانية وشعب أوكرانيا، ولا سيما لدعم تقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وعملية الإصلاح الحاسمة الأهمية في البلد.

وقد جرت الانتخابات الأخيرة في ظل النزاع المستمر في شرق أوكرانيا، حيث لم يتمكن الكثير من السكان من ممارسة حقوقهم الديمقراطية فيما لا يزالون يواجهون التحديات اليومية المرتبطة بالنزاع القائم. ولا يزال التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم ومستدام يمثل أولوية ملحة. وفي ذلك الصدد، نأسف إزاء المناقشات غير الحاسمة بشأن الالتزام بوقف جديد لإطلاق النار بمناسبة عيد الفصح الأرثوذكسي خلال الاجتماع الذي عقده فريق الاتصال الثلاثي في مينسك أمس. ونثني على الجهود التي يبذلها ممثلو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونضم إلى دعواتهم إلى التوصل إلى اتفاق دون تأخير بشأن هذه المسألة الهامة. ونود أيضا أن نشير إلى أن تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار يجب أن يقترن بانسحاب الأسلحة الثقيلة من المناطق المأهولة بالسكان وفض الاشتباك بين القوات وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية الأساسية.

وستطلع مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية مولر المجلس بالتفصيل على الاحتياجات الإنسانية الراهنة وجهود الأمم المتحدة الجارية في الميدان. ومن حيث المبدأ، أود أن أؤكد من جديد أنه من الضروري ألا يتم تسييس العمل الإنساني للأمم المتحدة أو استغلاله من قبل أي طرف.

كما تنعقد جلسة مجلس الأمن اليوم على خلفية مرسوم رئاسي روسي صدر في ٢٤ نيسان/أبريل ويقال إنه يتيح لسكان

ومنذ وقت التوقيع كرسست رباعية النورماندي والمشاركين في مجموعة الاتصال الثلاثية، فضلا عن مجلس الأمن، قدرا كبيرا من الاهتمام لتعزيز الحاجة إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك. وللأسف، توقف إحراز تقدم. وثمة حاجة إلى مواصلة تلك الجهود بمزيد من التصميم والسرعة في أعقاب الانتخابات الأخيرة في أوكرانيا. ونحن نتوقع من جميع الأطراف المعنية التصرف وفقا لاتفاقات مينسك، ونؤكد مرة أخرى ضرورة إعادة تنشيط الجهود الدبلوماسية. وما زال يتعين على جميع الأطراف إظهار الإرادة السياسية اللازمة واتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تقلل من حدة التوترات الحالية والسماح باستئناف الحوار البناء باستخدام الآليات القائمة وعلى جميع المستويات.

وتؤكد الأمم المتحدة التزامها بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وإزاء المسار الخطير السائد خلال السنوات الخمس الماضية، يحدونا أمل صادق في أنه، في نهاية المطاف، يمكن أن تظهر دينامية إيجابية جديدة تتيح إنهاء النزاع والحيلولة دون إطالة أمده. وهذا أمر ضروري لتعزيز التماسك الوطني والاستقرار الدائم في أوكرانيا، وهو بالغ الأهمية لصون السلم والأمن في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا.

ومنذ أن قدمت إحاطتي الإعلامية للمجلس قبل شهرين (انظر S/PV.8461)، لا يزال النزاع في أوكرانيا قائما. وبتزايد الأثر اليومي على المدنيين على جانبي خط التماس بينما تبلغ

بعض المناطق في شرق أوكرانيا الحصول على الجنسية الروسية بموجب إجراءات مبسطة. ووفقا للمرسوم، فقد أخذ ذلك القرار "بهدف حماية حقوق وحريات الإنسان والمواطنين، واسترشاداً بمبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً".

وقد رحبت به الكيانات التي تسيطر على بعض أجزاء منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا. ورداً على هذا التطور الأخير، احتجت السلطات الأوكرانية بشدة على المرسوم باعتباره تدخلاً غير مسبوق من قبل الاتحاد الروسي في الشؤون الداخلية للبلد وانتهاكاً لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية بما يتعارض مع اتفاقيات مينسك.

وفي قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، المتخذ بالإجماع في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، أيد مجلس الأمن مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، ودعا جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لتلك التدابير. وفي بيانه الرئاسي (S/PRST/2018/12) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أكد مجلس الأمن مرة أخرى بالإجماع على أهمية اتفاقات مينسك. وتتوقع الأمم المتحدة من جميع الأطراف المعنية احترام نص وروح اتفاقات مينسك. ولتحقيق هذه الغاية، نحث جميع الأطراف على تجنب أي خطوات أحادية الجانب قد تقوض تنفيذ الاتفاقات وعلى معالجة الشواغل من خلال إجراء حوار بناء في إطار صيغ التفاوض القائمة.

وفي الآونة الأخيرة، في ١٢ شباط/فبراير، عقد المجلس اجتماعا خاصا ركز على تنفيذ اتفاقات مينسك والنزاع المستمر) انظر (S/PV.8461) وكما لوحظ أثناء ذلك الاجتماع، تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم الكامل للجهود الرئيسية التي تضطلع بها رباعية النورماندي، وفريق الاتصال الثلاثي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع الذي استغرق خمس سنوات.

النزاع التمسك بالقانون الإنساني الدولي من أجل حماية المدنيين وحصولهم على الخدمات الأساسية في جميع الأوقات.

وبالإضافة إلى ذلك، سبق لي أن أثبتت على حكومة أوكرانيا في المجلس لاعتمادها استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بالمشردين داخليا - حيث أن ١,٥ مليون من السكان مسجلون كمشردين داخليا - وأواصل تشجيع الحكومة على إتاحة ما يكفي من الأموال لتنفيذ الاستراتيجية. وستواصل الأمم المتحدة دعم تلك الجهود الهامة للمشردين داخليا.

ولدي ثلاث رسائل لينظر فيها المجلس اليوم.

والأولى هي أنه يجب تحسين حرية الحركة للأشخاص المتضررين من الأزمة. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٤، قتل أو جرح أكثر من ١٠٠٠ من المدنيين جراء الإصابات بالألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وتعد الحوادث المتعلقة بالألغام السبب الرئيسي للإصابات بين الأطفال في العام الماضي. وذلك أمر غير مقبول. وأناشد جميع الأطراف أن تكف فوراً عن استخدام الألغام الأرضية، وأن تعمل مع الشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأن توفر التوعية للمدنيين، وأن تضع خطة لإزالة الألغام.

وبينما تحسنت أحوال العبور عامة منذ العام الماضي، تحتاج الخدمات الأساسية في نقاط التفتيش إلى مزيد من التحسين على جانبي خط التماس، كما يجب تخفيض فترات التأخير لدى العبور. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس بشأن هذا الموضوع، أبلغ عن وقوع ١٢ وفاة بين المدنيين عند نقاط التفتيش في شرق أوكرانيا، ويرجع ذلك أساساً إلى مشاكل صحية بسبب التأخير، ليصل بذلك مجموع عدد حالات الوفاة بين المدنيين إلى ٢٢ حالة منذ بداية عام ٢٠١٩. ولا بد لي من إبلاغ المجلس مرة أخرى، كما فعلت في شباط/فبراير، أنه لم يتم إحراز أي تقدم في إصلاح جسر ستانتسيا لوهانسكا للمشاة، الذي يجب أن يعبره المدنيون - وكثير منهم من المعوقين

آليات التكيف قصارها. وبعد خمس سنوات من النزاع، الذي شهد قتل أكثر من ٣٣٠٠ من المدنيين، وإصابة ما يقرب من ٩٠٠٠ بجروح، لا يزال ٣,٥ مليون من السكان بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. إن نصف مليون شخص، وكثير منهم من المسنين والنساء والأطفال يعيشون على بعد ما لا يزيد عن خمسة كيلومترات فقط من خط التماس، حيث يتعرضون للخطر جراء القصف وإطلاق النار والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. ويعيش العديد من هؤلاء الأشخاص في مستوطنات معزولة بسبب النزاع، مما يجعل من الصعب الوصول إلى الأسواق وسبل المعيشة والرعاية الصحية والمدارس.

ويضر القصف الهياكل الأساسية المدنية الحيوية ويعطلها، على الرغم من أنها تخدم كلا الجانبين من خط التماس. ومنذ بداية عام ٢٠١٩، أثرت ٢٤ حادثة على مرافق المياه والصرف الصحي، وأثرت ١٢ حادثة على المدارس. فعلى سبيل المثال، تضررت أول محطة ضخ بالرفع من المجرى المائي جنوب دونباس، والتي تزود أكثر من ١,١ مليون شخص على جانبي خط التماس بالمياه، جراء ١٦ حادثاً منفصلاً، بما في ذلك القصف، هذا العام. ويجب التأكيد على أن الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية تزيد من المخاطر التي تواجهها المجتمعات المحلية عند انقطاع حصولها على المياه والطاقة والخدمات التعليمية.

ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس، تعرض عمال مدنيون لإطلاق نيران الأسلحة الصغيرة أثناء إجراء إصلاحات طارئة على خطوط الطاقة الكهربائية المتضررة في مارينكا وأنايب الإمداد بالمياه التي دمرت في المنطقة الواقعة بين بيريهوفي وأولينيفكا. وفي حين لم يُبلغ عن وقوع إصابات جراء تلك الحوادث، عُلقت أعمال الإصلاح وتأخرت أكثر حيث أجبر العمال على الرحيل إلى مناطق آمنة. ويجب على طرفي النزاع اتخاذ جميع الاحتياطات لتجنب الضرر الذي يلحق بالمدنيين وتقليله في جميع الأحوال. ويجب على جميع أطراف

إن سكان أوكرانيا لا يزالون يعانون من آثار هذا النزاع. ويجب علينا أن نضعف جهودنا من أجل تزويدهم بكل ما يلزم من المساعدة والحماية. كما أدعو الطرفين إلى إيجاد حلول لهذه الأزمة من أجل تفادي المزيد من المعاناة. إن شعب أوكرانيا لا يستحق أقل من هذا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أباكان.

السيد أباكان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لاطلاع مجلس الأمن على الحالة الأمنية في شرق أوكرانيا. سأقوم بتزويد الأعضاء بمعلومات مستكملة عن ملاحظات بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والموفدة إلى أوكرانيا، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات مينسك ونتائج المناقشات التي جرت مؤخرا في مينسك.

في ٢٤ نيسان/أبريل، لم يتوصل الجانبان إلى أي اتفاق في مينسك بشأن إعادة الالتزام بوقف إطلاق النار بمناسبة عطلة عيد الفصح. وقد أعلنت أوكرانيا قرارا من جانب واحد بتنفيذ وقف لإطلاق النار اعتبارا من ١٨ نيسان/أبريل. ما زلت اعتقد أنه يمكن التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بمناسبة تلك العطلة الهامة.

إن تحقيق وقف مستدام لإطلاق النار خطوة أولى حاسمة لمعالجة الحالة الأمنية الأوسع في الميدان. ومنذ آخر مرة جُدد فيها الالتزام بوقف إطلاق النار بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، الذي كان واحدا من أقصر الفترات حتى الآن، حيث سجلت البعثة أكثر من ٥٠ ٠٠٠ انتهاك لوقف إطلاق النار، بما في ذلك نحو ١٥ ٠٠٠ انفجار. وتركزت انتهاكات وقف إطلاق النار في أربع مناطق، وهي المناطق الشرقية والشمالية الشرقية

أو المسنين ذوي القدرة المحدودة على التنقل - من أجل الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، أو الحصول على المعاشات التقاعدية، التي تعد بالنسبة للكثيرين منهم الوسيلة الوحيدة للدعم. ويؤسفني أنه يتعين علي أن أحث مرة أخرى على إعادة بناء الجسر فورا وإجراء تحسينات في نفس الوقت لحالة الجسر. ويجب كفالة المرور السريع، وبخاصة للأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية.

وتتعلق الرسالة الثانية بدعم إيصال المساعدات الإنسانية في شرق أوكرانيا، والتي ما زالت لا يمكن التنبؤ بها، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة. وينبغي عدم تسييس المسائل الإنسانية. إن الأمم المتحدة وشركاءها يقدمون المساعدة وفقا لمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال المعترف بها عالمياً. وبينما تسعى المنظمات الإنسانية للوصول إلى أشد الفئات ضعفا من المدنيين يتطلب الأمر أن يكون وصولها دون عوائق ومستداما.

والرسالة الثالثة هي أنه يجب بذل قصارى الجهود من أجل زيادة تمويل العمل إنساني. وهناك حاجة ماسة إلى المزيد من الموارد لتلبية احتياجات السكان. وتحتاج الأمم المتحدة وشركاؤها إلى ١٦٢ مليون دولار فيما يتعلق بخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ التي تهدف إلى توفير الحماية والمساعدة لـ ٢,٣ مليون شخص من أجل استعادة الحصول على سبل كسب العيش، والخدمات الأساسية والوصول إلى الهياكل الأساسية الحيوية. ولا تزال المنظمات الإنسانية ملتزمة بتوفير الإغاثة لسكان أوكرانيا، ولكن للأسف، لم يرد حتى اليوم سوى ٩ في المائة من التمويل الذي يلزمهم. لقد كان المانحون أسخياء على مر السنين، ويتلقى صندوق أوكرانيا للتمويل الجماعي الإنساني التي الذي أنشئ مؤخرا الدعم من الجهات المانحة، ولكن يلزم المزيد. وأحث على زيادة المشاركة والدعم للعمل الإنساني في أوكرانيا.

ما زالت الحوادث المتصلة بالألغام تودي بحياة المدنيين. وفي هذا العام وحده، سجلت البعثة ١٥ إصابة في صفوف المدنيين بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة، وقُتل أربعة منهم وجُرح ١١ آخرون. سافرت أيضا إلى منطقة لوهانسك، ورأيت أشخاصا يستعدون للاحتفال بعيد الفصح وزيارة المقابر. هذه الأماكن، تقع بالقرب من خط التماس، ويجب أن تكون آمنة. ونحض الجانبين على كفالة العمل بسرعة لإزالة الألغام من المواقع في الأيام المقبلة.

يظل الجهاز الأمني المتكامل أداة أمنية شاملة. ووجودها في الميدان مطمئن لأولئك الذين وقعوا في براثن الصراع. وتسهم البعثة، من خلال رصدها والتحقق منها والإبلاغ عنها، في تحقيق استقرار الحالة وتيسير تنفيذ اتفاقات مينسك. ولا تزال حماية المدنيين مبعث قلق. ولا بد من القيام بالكثير على جناح السرعة لتحسين ظروف الأشخاص الذين يعيشون بالقرب من المناطق المتضررة من النزاع. ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بالهياكل الأساسية المدنية الحيوية.

إن الحوادث التي تقع بالقرب من مواقع الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك محطة الترشيح في دونيتسك ومحطة الضخ في فاسيليفكا، تحدث بوتيرة متزايدة. ولمدة ستة أيام، ابتداء من ١٢ نيسان/أبريل، ترك عشرات آلاف من المدنيين على جانبي خط التماس في منطقة دونيتسك محدودي الوصول إلى المياه بسبب الأضرار التي لحقت بأنابيب المياه في محطة الضخ. وكما ذكرت في الماضي، فإن الحلول المستدامة لضمان حماية الهياكل الأساسية المدنية تشمل السحب الكامل للأسلحة الثقيلة من تلك المناطق وكذلك من المناطق المأهولة بالسكان. ويجب أيضا احترام وقف إطلاق النار المحلي الذي تيسر له البعثة والمستخدم لإصلاح الهياكل الأساسية المدنية.

في الماضي، وصفت لكم المشقة التي يواجهها المدنيون. وللأسف لم تتحسن حالتهم. ولا تكفي نقاط التفيتش الحالية

من ماريوبول، ومنطقة بوياسنا - بيريفوسك - زولوت، ومنطقة افديفكا - ياسونوفاتا - دونيتسك، والمناطق الجنوبية، والجنوبية الشرقية من سفيتلودارسك. منذ ٨ آذار/مارس، سجلت بعثة الرصد الخاصة ٢٣٨ حالة من حالات استخدام الأسلحة التي كان ينبغي سحبها وفقا لاتفاقات مينسك.

لم تسفر المناقشة المتعلقة بالأحكام الأمنية في اتفاقات مينسك عن إحراز تقدم كبير. وعلى الرغم من موافقة الطرفين على تحديد الالتزام بوقف إطلاق النار، وكما ذكرت آنفا، لم يدم ذلك طويلا. ويقتضي الأمر اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز وقف إطلاق النار. وقد اتخذت في الأشهر الأخيرة بعض الخطوات الملموسة بشأن الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام، ولا سيما حول المدارس ورياض الأطفال. ولئن كانت هذه الخطوات مشجعة، فإن التقدم المحرز في مجالات أخرى ظل محدودا منذ آخر مرة قدمت فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس في شباط/فبراير (انظر S/8461).

لم تُتخذ أي إجراءات تصحيحية لمعالجة الحالة الأمنية المتدهورة في مناطق فض الاشتباك. وعلى نحو خاص، لا يزال المدنيون الذين يعيشون في القرى المجاورة يتأثرون بالعودة التدريجية للقوات والعتاد إلى منطقة فض الاشتباك في زولوت. وقد أبلغنا عن وقوع إصابات بين الناس وأضرار بالهياكل الأساسية المدنية هناك، ودعوت المشاركين في الفريق العامل المعني بالمسائل الأمنية إلى تمكين اللجنة المذكورة من الوصول الكامل إلى المنطقة. وهم يشجعون الجانبين على تنفيذ سحب تدريجي للأسلحة الثقيلة من المناطق المأهولة بالسكان.

يوم الاثنين، عدت من زيارة إلى لوهانسك، حيث شاركت في احتفال تذكاري بمناسبة الذكرى السنوية للحدوث المأساوي الذي أزهقت فيه روح زميلنا جوزيف ستون. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ضربت دورية تابعة لبعثة الرصد الخاصة، ويبدو أنه لغم مضاد للدبابات وضع على طريق غير ممهدة.

قبل أن اختتم بياني، أود أن اشدد على أن المدنيين يستحقون فرصة للاحتفال بفترة عيد الفصح الحالية في سلام. ويمكن إسكات قعقة الأسلحة إذا توفرت الإرادة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اشكر السيد أباكان على إحاطته الإعلامية.

بما أن السيد أباكان سيكمل فترة ولايته قريباً، أود باسم مجلس الأمن، أن اشكره على كل العمل الذي أنجزه.

وأود أن أطلب منه أن ينقل إلى كل فرد في بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في أوكرانيا، تقدير المجلس على عملهم.

أعطي الكلمة الآن للسيد سايديك.

السيد سايديك (تكلم بالإنكليزية): يشرفني حقاً أن أقدم إحاطة إعلامية اليوم إلى مجلس الأمن مرة أخرى بعد بياني الذي أدليت به في ١٢ شباط/فبراير (S/PV.8461)، حيث تكلمت عن مهام فريق الاتصال الثلاثي وأفرقة العاملة، ودور رباعية النورماندي وآلية الرقابة التابعة لها المنصوص عليها في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥.

في الجلسة السابقة بشأن هذا الموضوع، تكلمت قبل يوم واحد من جولات المفاوضات المنتظمة التي نجريها في مينسك. واليوم، أتكلم بعدها بيوم واحد. بالأمس في مينسك، سنحت لي الفرصة للتشديد على أنه، استناداً إلى البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، جرت الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا بطريقة أتاحت المجال للمنافسة واحترام الحريات الأساسية. ولعل هذا الأمر انتصاراً أكبر لشعب أوكرانيا منه للفائز في السباق الانتخابي، الرئيس المنتخب فولوديمير زيلينسكي. غير أن الناخبين في تلك العملية أشاروا بوضوح، في جملة أمور، إلى توقعهم تحقيق سلام دائم في الجزء الشرقي من البلد.

للدخول والخروج لدعم العدد الكبير من الأشخاص الذين يتنقلون عبر خط التماس على أساس يومي.

لقد وصفت معاناة الرجال والنساء والأطفال، وخاصة المسنين، باضطرابهم إلى الانتقال عبر سلام خشبية محفوفة بالخطورة تربط الجسر المكسور في ستانيتسيا لوهانسكا. ولا تزال تلك نقطة التفنيش الوحيدة للدخول إلى والخروج من منطقة لوهانسك بأكملها. ولعل الأعضاء يتذكرون أنه في شباط/فبراير، قام الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير الخارجية السلوفاكي، لايتشاك، بزيارة الجسر والمنطقة، وشدد على الأولوية العاجلة لإصلاحه. ولا بد من إيجاد حل لهذه المسألة الملحة.

لا تزال البعثة تواجه بيئة أمنية صعبة. إذ أن استهداف المركبات الجوية بدون طيار التابعة للبعثة والتشويش على إشارات الإرسال والاستقبال للأجهزة يحدث بتواتر مقلق. ولم تتحسن الحالة فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمة الخاصة وحرية حركتها. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال هناك عوائق، ولا سيما في المناطق التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة في منطقة دونيتسك الجنوبية وفي المناطق القريبة من الحدود. وكل هذه العقبات تقوض باطراد قدرة البعثة على الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها. ومن مسؤولية الجانبين كفاءة عملية الرصد والتحقق الفعالين اللذين تقوم بهما منظمة الأمن والتعاون.

أود أن اشكر مجلس الأمن مرة أخرى على إتاحة الفرصة لي لاطلاعه على ملاحظات المنظمة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة في أوكرانيا، سواء في كييف أو في الميدان. كذلك أعرب عن امتناني للسفير ساجديك على دعمه لهذه المساعدة. أود أن أنوه بعمل زملائي وأعضاء بعثة الرصد الخاصة، من الرجال والنساء المتفانيين الذين أتشرف بالعمل معهم.

بالنزول على سلام خشبية زلقة حيث أصبح وقوع الإصابات سمة مشتركة.

ومع ازدياد تباين آراء الطرفين، فإن جهود منسقي الأفرقة العاملة الأمنية والاقتصادية والإنسانية - حيث يتولى السفير أباكان تنسيق الفريق العامل المعني بقدرة وصبر فائقين - أصبحت تركز في معظم الأحيان على التخفيف من آثار تزايد الانقسام على السكان على جانبي خط التماس. وبالتركيز على حماية المدنيين، انخفض عدد الضحايا المدنيين في العام الماضي بأكثر من النصف مقارنة مع ٢٠١٧، وهذا اتجاه مستمر لحسن الحظ. وقد انخفض عدد الإصابات الناجمة عن إطلاق النار أو القصف انخفاضاً كبيراً، ولكن تمثل الألغام والذخائر غير المنفجرة مخاطر في كل مكان بالقرب من خط التماس. ويتواصل زرع المزيد من الألغام، ولا سيما الألغام المضادة للدبابات. وقد أصبحت المنطقة الآن من بين أكثر المناطق تلوثاً بالألغام الأرضية في العالم. ولذلك، فإن إزالة الألغام ووضع حد لإعادة زرع الألغام أمران أساسيان بالنسبة للسكان.

وأود أن أرحب بقرار البرلمان الأوكراني صباح هذا اليوم بتعديل الأحكام المتعلقة بتمويل إزالة الألغام، الذي يمهد الطريق أمام مشاركة المانحين الفعالة في هذا النشاط الحاسم بالفعل. وقد دعوت، بالاشتراك مع السفير أباكان، الجانبين مرات عديدة إلى إزالة الألغام لأغراض إنسانية على وجه السرعة حول مناطق مثل المدارس والمستشفيات ونقاط العبور. وساعد وقف إطلاق النار الذي توسط فيه السفير أباكان بشكل هائل في الحد من عمليات القصف والإصابات في صفوف المدنيين وكذلك العسكريين. ولذلك، فإنني أعرب عن أسفي لأننا لم نتمكن من التوصل إلى وقف خاص لإطلاق النار بمناسبة احتفالات عيد الفصح هذا العام. وقد أزداد الجانبان ذلك لكنهما لم يتمكنوا من الاتفاق على النص. وعليه، يحدونا

وقد شهدت السنوات الماضية تزايداً وعميقاً للانقسام بين أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك - أي الأقاليم التي لا تخضع لسيطرة الحكومة الأوكرانية - وبقية أوكرانيا. إنه انقسام يوجهه أيضاً الخطاب الصادر من بعض الإنحاء في الأشهر الماضية، والداعي إلى المزيد من التكامل مع روسيا - وهو خطاب خلا من أي مبادرة بشأن كيفية إعادة الاندماج مع الجزء من أوكرانيا الذي تسيطر عليه الحكومة. وهو انقسام يجسده استعمال عملة مختلفة في بعض الأنحاء وحقيقة أنه لا توجد سوى خمس نقاط قدوم ومغادرة يعبر خلالها خط الاتصال يوميا عدد متزايد من الناس باستمرار - حالياً نحو ٣٧ ٠٠٠ شخص -، وتستغرق في كثير من الأحيان ست ساعات أو أكثر للوصول إلى الجانب الآخر في نهاية المطاف. هذه مسألة إنسانية حقيقية.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمتها في ١٢ شباط/فبراير، حثت على تحسين ظروف المعابر القائمة وفتح نقاط تفتيش جديدة على المداخل والمخارج، ولكن لم يحدث شيء حتى الآن. وكما بيّنت للتو الأمانة العامة المساعدة أورشولا مولر، فإن الظروف سيئة كما كانت في الماضي في نقطة العبور لوغانسكا ستانتيسيا، وهي نقطة المغادرة الوحيدة في منطقة لوغانسك، وهي عبارة عن جسر للمشاة. ولم يتمكن الجانبان من التوصل إلى اتفاق بشأن الجوانب التقنية من أجل إقامة جسر مساعد لإدخال تحسينات كبيرة على ظروف العبور. ونقطة الخلاف الرئيسية هي عرض السد الاحتياطي. يبعد الطرفان أحدهما عن الآخر، من حيث مطالبهما، ٨٠ سنتيمتراً تحديداً، لكن لا هذا ولا ذلك مستعد لتقدم تنازلات. ونتيجة لذلك، لا يزال يتعين على المسنين الذين يبلغون من العمر ٨٠ عاماً أو أكثر والمضطرين للسفر إلى الجزء من المنطقة الذي تسيطر عليه الحكومة للحصول على المعاشات التقاعدية الصغيرة المغامرة

والتعاون في أوروبا، السفير توماس غريمينغر، بشأن فكرة إيفاد بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى شرق أوكرانيا. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذا التعاون الدولي الوثيق سيؤدي دوراً أساسياً في تسوية النزاع في شرقي أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سايديك على إحاطته الإعلامية. وأعتقد أن حال السيد أباكان ينطبق عليه أيضاً، إذ قد تكون هذه إحدى إحاطاته الإعلامية الأخيرة، إن لم تكن آخرها إلى مجلس الأمن. كما أشكره على العمل الذي قام به. ولا أدري ما الذي كان أصعب - ترؤس لجنة في الأمم المتحدة، كما قام بذلك سابقاً، أو هذا العمل.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أزجي الشكر الجزيل للسيدة ديكارلو والسيدة مولر والسيد أباكان والسيد سايديك، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة بشأن الحالة المساوية التي تواجه أوكرانيا. وأود أن أعرب عن امتناننا العميق للسيد أباكان والسيد سايديك على عملهما الممتاز.

تدين فرنسا بأشد العبارات قرار روسيا تيسير منح الجنسية الروسية للمواطنين الأوكرانيين المقيمين في بعض المناطق في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك الأوكرانيتين. وبذلك، يقوض الاتحاد الروسي عمداً روح اتفاقات مينسك.

ويأتي هذا القرار الاستفزازي في أعقاب انتخاب رئيس جديد لأوكرانيا جعل سياسة التواصل مع سكان شرق أوكرانيا أحد الجوانب الرئيسية لحملة الانتخابية. وبعد مرور خمس سنوات على بداية زعزعة الاستقرار في دونباس، تُظهر روسيا افتقارها إلى الإرادة السياسية للإسهام في تنفيذ اتفاقات مينسك، فضلاً عن عدم تقيدها بالالتزامات التي تعهدت بها. ويشكل قرار تسهيل منح جوازات السفر الروسية للمواطنين

الأمم في أن عطلة عيد الفصح الأرثوذكسي القادمة، والعطلة التي تليها في أيار/مايو، سيظلان هادئين مع ذلك.

أما في المجال الاقتصادي، تمكّننا، على سبيل المثال، من ضمان إيصال إمدادات المياه بشكل منتظم إلى حد ما للسكان، لا سيما في بعض المناطق في منطقة لوهانسك، وتحسين الاتصالات الهاتفية عبر خط التماس. ولكن هذا لا يكفي لتخفيف حدة آثار الانقسام؛ لقد بذلنا كل جهد ممكن لتضييق ذلك الانقسام بل والقضاء عليه. وتجعلني البيانات التي أدلت بها القيادة المقبلة في أوكرانيا أشعر بالتفاؤل بأن هناك عزماً على العمل بحمة لمواجهة ذلك الانقسام.

وعلى الأرجح لن يكون الأمر الرئاسي الصادر بالأمس مفيداً في هذا الصدد. إن المطلوب هو وقف الانقطاع الاقتصادي المتنامي عبر خط التماس على وجه الاستعجال وإلغاء التدابير التخريبية التي أدت إلى انقطاع الصلات الاقتصادية بشكل قاس في آذار/مارس ٢٠١٧. وأنا أشير إلى الحصار والحظر الاقتصادي من جانب واحد وما يسمى بالإدارة الخارجية، وهي ليست سوى مصادرة للشركات الخاضعة للولاية القضائية الأوكرانية في بعض المناطق. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً استئناف خدمات نقل الركاب بالسكك الحديدية. وأخيراً يمكن التوصل إلى طرق لدفع المعاشات التقاعدية لكافة مستحقيها في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، بدءاً بحالات العسر الحقيقية، على سبيل المثال. كما توجد سيناريوهات تستند إلى حلول عملية بفضل المقترحات الإبداعية للجنة الصليب الأحمر الدولية. ومن الضروري أيضاً التقريب بين الآراء في المجال السياسي، لا سيما فيما يتعلق بالوضع الخاص لبعض المناطق.

ويجب أن يكون الهدف النهائي لجهودنا هو التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، التي لا يوجد عنها بديل آخر، كما ذكرت في إحاطتي الإعلامية في ١٢ شباط/فبراير. ومن هذا المنطلق أرحب بالملاحظات التي أبداها مؤخراً الأمين العام لمنظمة الأمن

أخيراً، لا يتمثل حل الأزمة في منح جوازات سفر روسية للمواطنين الأوكرانيين؛ بل في احترام الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقيات مينسك لإنهاء النزاع. إن التطورات الأخيرة المقلقة تثير حالة من عدم اليقين، حتى فيما يظهر الرئيس الأوكراني المنتخب الجديد فولوديمير زيلينسكي تصميمه على إعادة إطلاق تنفيذ اتفاقيات مينسك والانخراط في علاقات أوثق مع السكان المقيمين في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة الأوكرانية حالياً.

وبالإضافة إلى قضية دونباس، فإننا لم ننس جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. فبعد خمس سنوات من الضم غير القانوني لشبه الجزيرة الأوكرانية تلك، نشهد تدهوراً مطرداً في حالة حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بجماعات تثار القرم. ونواجه أيضاً تدهوراً في الحالة الأمنية في بحر أزوف والبحر الأسود، في أعقاب الحادث البحري الخطير الذي وقع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. فلم يتم إطلاق سراح البحارة الأوكرانيين الـ ٢٤ المحتجزين منذ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، على الرغم من دعواتنا المتكررة للإفراج عنهم من دون قيد أو شرط، وأكرر هذه الدعوة اليوم.

في الختام، أؤكد من جديد التزام فرنسا بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها وسيادتها، وكذلك استعدادنا لمواصلة بذل جهودنا، بالتعاون مع ألمانيا، لحل النزاع في سياق المفاوضات في إطار صيغة نورماندي. وبينما تتيح لنا الأشهر المقبلة فرصة غير مسبوقة لإعادة إطلاق عملية التفاوض، يجب على روسيا أن تظهر حسن النية الآن بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها، وذلك بهدف تهيئة آفاق إيجابية تجاه تسوية النزاع.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تدين الولايات المتحدة أيضاً قرار روسيا بتسريع إجراءات منح الجنسية الروسية للأوكرانيين الذين يعيشون في دونباس الخاضعة للسيطرة الروسية. ومن خلال هذا العمل

الأوكرانيين انتهاكاً صارخاً لسيادة أوكرانيا، وهو الوصف الذي ينطبق أيضاً على إجراء انتخابات زائفة في المناطق الخاضعة لسيطرة الانفصاليين في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وفي هذا الصدد، أود تأكيد ثلاث نقاط.

أولاً، إن الأسباب الإنسانية المزعومة التي ساقها الجانب الروسي لا أساس لها من الصحة. فبينما يحتاج ملايين الناس في أوكرانيا اليوم إلى المساعدات الإنسانية، فإن سلطات الأمر الواقع الانفصالية تواصل عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي الخاضعة لسيطرتها، مما يزيد من تفاقم حالة أكثر الناس ضعفاً. ولا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة الآن للمساهمة في تحسين الوضع الإنساني. وأشار بصفة خاصة إلى ضرورة تجديد جسر ستانيتسيا لوهانسك وفتح معابر جديدة على جانبي خط التماس لتسهيل حركة مئات الآلاف من الأشخاص. ويجب أيضاً إعطاء الأولوية لعملية جديدة لتبادل الأسرى، حيث كان آخر تبادل للأسرى مرتبط بالنزاع في عام ٢٠١٧.

ثانياً، هناك حاجة ملحة أيضاً إلى تحسين الحالة الأمنية بشكل مستدام. فلا تزال الأطراف لا تحترم وقف إطلاق النار، ولم يجر سحب الأسلحة الثقيلة. ولا تزال الألغام تتسبب في خسائر بشرية بشكل عشوائي على جانبي خط التماس. وتتحمل روسيا مسؤولية لا يمكن إنكارها، نظراً لتأثيرها الكبير على الانفصاليين، الذين تواصل دعمهم مالياً وعسكرياً.

وتنص اتفاقيات مينسك على قيام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برصد الحالة وتنفيذ الاتفاقيات، حيث يجب أن تتمتع بعثة الرصد الخاصة التابعة لها بحرية الوصول من دون عوائق إلى كامل منطقة النزاع، على النحو المنصوص عليه في ولايتها. وندين بشدة العوائق التي تحول دون تنقل عناصرها والمهمات التي تمس بأمن أفرادها ومعداتنا، وهو أمر يُسجل يوميا في الميدان، لا سيما في المنطقة الخاضعة لسيطرة الانفصاليين.

وإننا نؤكد مرة أخرى أن جزاءاتنا المتعلقة بدونباس ستظل سارية المفعول إلى أن تسحب روسيا قواتها من شرق أوكرانيا وتقوم بتنفيذ اتفاقات مينسك. وستظل جزاءاتنا المتعلقة بالقرم سارية المفعول إلى أن تعيد روسيا السيطرة على شبه الجزيرة إلى أوكرانيا.

السيد تروبولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على الملاحظات الهامة التي قدموها.

إن الجمهورية الدومينيكية ستكرر دائماً شواغل الدول عندما يتعرض السلام والأمن الدوليان للخطر. وفي هذا الصدد، فإننا نفهم الشواغل المعرب عنها من أن التأثير المحتمل للتطورات الأخيرة على عملية السلام يتعارض مع الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في اتفاقات مينسك. وقد أكد مجلس الأمن أن اتفاقات مينسك هي التعبير الحقيقي عن إرادة جميع المعنيين، بما في ذلك المجلس، الذي أيدها من خلال القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) وعززها بالبيان الرئاسي S/PRST/2018/12، المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

ويجب على الأطراف أن تؤكد من جديد التزامها بتعددية الأطراف والتسوية السلمية للنزاعات. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل أحادي يمكن أن يعوق العملية والجهود المبذولة لبناء السلام في شرق أوكرانيا. وبهذه الطريقة وحدها، سيتسنى استعادة الظروف التي ستضع الأساس لضمان استقرار البلد وتنميته المستدامة.

قبل أيام قليلة فقط، أجرت أوكرانيا انتخابات، كان الفائز الوحيد فيها هو الشعب. وفي هذا السياق، نرحب بقوة بالبيانات التي صدرت في الوقت المناسب عن الرئيس المنتخب بأنه سيعيد إحياء اتفاقات مينسك وسيعمل على تحقيق السلام الذي طال

الاستفزازي للغاية، تصعد روسيا بوضوح هجومها على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

إن دونباس تقع في أوكرانيا والناس هناك أوكرانيون، بغض النظر عن اللغة التي يفضلون التحدث بها. إن منح الجنسية بشكل جماعي لمواطني دولة أخرى يقوض وينتهك مبدأ السيادة. وتقوض تصرفات روسيا المبادئ التي تستند إليها اتفاقات مينسك، التي تنص على أن دونباس جزء لا يتجزأ من أوكرانيا، وأنه يجب على الحكومة الأوكرانية إعادة بسط سيطرتها على تلك المنطقة.

لقد وقّعت روسيا اتفاقات مينسك في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وأكد الرئيس بوروشينكو والرئيس المنتخب زيلينسكي من جديد أن تلك الاتفاقات هي أفضل وسيلة لإنهاء الصراع في شرق أوكرانيا. ومن غير المقبول أن تتخذ روسيا خطوات لإعاقة عملية السلام بعد مرور أربعة أيام فقط على تنظيم الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا. ونرحب بالتزام الرئيس المنتخب زيلينسكي المعلن بتنفيذ اتفاقات مينسك وبمضاعفة الجهود لدعم المواطنين الأوكرانيين الذين يعيشون في الأراضي التي تسيطر عليها روسيا.

وإن كانت روسيا مهتمة حقاً برفاحية مواطني أوكرانيا الناطقين بالروسية، فإنها ستعنتم هذه اللحظة لرسم مسار جديد في العلاقات الروسية الأوكرانية وستسعى للعمل مع الرئيس بوروشينكو وخليفته لتعزيز السلام. ولكن بدلاً من ذلك، تواصل روسيا تأجيج النزاع الذي أودى بحياة أكثر من ١٣٠٠٠ شخص. ورغم هذا التطور المقلق للغاية، فإننا على استعداد لدعم جهود أوكرانيا لاستعادة سيطرة الحكومة الأوكرانية على جميع الأراضي الواقعة داخل حدودها المعترف بها دولياً. والمثل الخاص للولايات المتحدة، كورت فولكر على استعداد للعمل بشكل مكثف مع أوكرانيا وروسيا وشركائنا هنا في الأمم المتحدة لتخفيف حدة النزاع والنهوض بتنفيذ اتفاقات مينسك، بما في ذلك من خلال نشر قوة أمنية دولية لتسهيل تنفيذها.

في ذلك الصدد، أن تكفل الأطراف التوصل إلى تهدئة عاجلة للتوترات من أجل السماح بحالة تفضي إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية.

وسيظل ضروريا، بغية إحراز تقدم ملموس، أن تنفذ الأطراف جميع التزاماتها بموجب اتفاقات مينسك. ففي هذه المرحلة، توفر اتفاقات مينسك، بما في ذلك مجموعة التدابير المتفق عليها بموجب اتفاقات مينسك الثانية، خارطة طريق واعدة للتسوية السلمية للأعمال العدائية في شرقي أوكرانيا.

وتشير جنوب أفريقيا إلى التوترات الأخيرة بين الأطراف. ومن الأهمية بمكان أن تمتنع الأطراف عن الأعمال التي يمكن أن تصعد التوترات وتؤدي إلى المزيد من زعزعة استقرار الحالة في الميدان. وعلاوة على ذلك، فإن لبعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورا حاسما. ولذلك، يظل مهما أن تواصل البعثة عملها مع إمكانية وصول من دون عائق لرصد الامتثال لاتفاقات مينسك والتحقق منه وفقا لولايتها. وتشجع جنوب أفريقيا جميع الأطراف على تعزيز جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي ومستدام وشامل للجميع يقوم على التعاون والحوار.

السيدة فان فليبرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية):
بادئ ذي بدء، أود أن أشكر بجملة المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وأن أشكر بجملة السيد أباكان، والسيد سايديك على عملهما في السنوات الأخيرة.

في ٢٤ نيسان/أبريل، وقع الرئيس الروسي مرسوما لتيسير منح الجنسية الروسية لسكان مناطق معينة في الإقليمين الأوكرانيين لوهانسك ودونيتسك. ونحن ندين تلك التدابير الانفرادية، التي لا تتنافى مع روح اتفاقات مينسك فحسب، بل يمكن أيضا أن تؤدي إلى تفاقم التوتر بين الطرفين. ونشير إلى أن بلجيكا ترى أن اتفاقات مينسك تظل السبيل الوحيد للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع. ولذلك، نتوقع من جميع الأطراف

انتظاره. وفي ضوء ذلك، فإننا نكرر رفضنا لأي عمل عدائي قد يقوض تطورات الأطراف لإنهاء النزاع. وتلك هي تحديدا رغبات الشعب الأوكراني والمجتمع الدولي، اللذين يرغبان بشدة في استعادة مظاهر الحياة الطبيعية في شرق أوكرانيا والمنطقة.

تغتتم الجمهورية الدومينيكية هذه الفرصة للإشادة بتضامن الأمم المتحدة وبالجهود التي تواصل بذلها، إلى جانب المجتمع الدولي، للتخفيف من الصعوبات التي قد يتعرض لها السكان المدنيون منذ بداية هذه الحالة. وعلاوة على ذلك، نسلط الضوء على المستوى العالي من الالتزام من جانب المجتمع الدولي ببناء السلام المستدام في أوكرانيا. وندعو إلى استمرار تقديم الدعم لجميع الإجراءات التي من شأنها تسهيل عودة السلام واستعادة الأمل لأمة وضعت ثقفتها، من خلال انتخابات حرة، في الشبابة والوحدة ومستقبل أكثر إشراقا، ونتيجة لذلك، ستضع حدا للمواجهات التي سببت الكثير من الضرر للبلد وأبناء شعبه.

وفي الختام، يدعو وفد بلدنا إلى الحفاظ على الحوار بين الأطراف في صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية. ونعرب، في الوقت نفسه، عن التزامنا الثابت بالدفاع عن استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها، بالتزام مطلق بروح ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة تشابالالا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):
نشير إلى أن مناقشة اليوم تجري بناء على طلب من أوكرانيا في رسالتها المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وفي البداية، نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من معلومات بشأن الحالة الراهنة في شرقي أوكرانيا.

ومن الواضح من الإحاطات الإعلامية والتطورات الأخيرة أنه لا تزال هناك حاجة ملحة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في شرقي أوكرانيا. فمن شأن استمرار التوترات والنزاع أن يواصل مفاجمة الأحوال الإنسانية في الميدان. ومن المهم،

و لا تزال حالة حقوق الإنسان في شرقي أوكرانيا أيضا تجتذب اهتمامنا. وفي ذلك الصدد، ندعم عمل بعثة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لرصد حقوق الإنسان، وندعو الأطراف إلى إتاحة إمكانية الوصول الآمن ومن دون عراقيل للمراقبين الدوليين، ولا سيما مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أجريت في أوكرانيا. لقد كانت الانتخابات اختبارا ناجحا للديمقراطية الأوكرانية، بعد مرور خمس سنوات على ثورة الميدان. وقد جرت الانتخابات، التي كانت منظمة وفعالة، بسلاسة وشفافية. واحترمت الحريات الأساسية على نطاق واسع. إننا نهنئ الشعب الأوكراني على إظهاره النضج الديمقراطي، ونشجعه على مواصلة عملية الإصلاح وتنفيذ اتفاق الارتباط بالاتحاد الأوروبي.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):
أولا، أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على توضيح الحالة الراهنة في أوكرانيا، ولا سيما في شرقي أوكرانيا.

تظل الحالة في شرقي أوكرانيا تشكل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي بصفة عامة وجمهورية غينيا الاستوائية بوجه خاص. إن لأطراف النزاع مختلف الوسائل المتاحة التي يمكن أن تساعد على تيسير سبيل التوصل إلى حل سلمي للأزمة. وتبرهن آليات مثل صيغة نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي ومجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، التي وقعت قبل أربع سنوات والتي أيدها القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، على جهود المجتمع الدولي والتزامه بدعم الأطراف في البحث عن حل دائم للأزمة في شرقي أوكرانيا.

ونلاحظ بأسف أن عملية الوساطة في الأزمة في أوكرانيا متوقفة الآن. ولذلك، فإننا نرى أن الاستعداد الكامل للأطراف

أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات انفرادية، وأن تنفذ الاتفاقات على وجه السرعة وبالكامل، وأن تفي بالتزاماتها.

وتدعم بلجيكا جهود فريق الاتصال الثلاثي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وصيغة نورماندي. وندعو إلى احترام وقف إطلاق النار وندعو روسيا إلى الكف فوراً عن تأجيج النزاع من خلال توفير الدعم المالي والعسكري للجماعات المسلحة والاستعاضة عن ذلك باستخدام نفوذها لتشجيع هذه الجماعات على الوفاء التام بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك. ونشجع بقوة أطراف النزاع على احترام ولاية بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا والسماح لها بالوصول الآمن من دون عوائق إلى جميع الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك على طول الحدود الأوكرانية - الروسية وفي شبه جزيرة القرم.

وأعيد تأكيد التزامنا الثابت بسيادة ووحدة أراضي أوكرانيا ضمن حدودها المعترف بها دولياً. إننا لا نعترف بالضم غير الشرعي للقرم من قبل روسيا، ونعتبره مخالفا للقانون الدولي. وندعو الأطراف إلى التغلب على الخلافات القائمة بينها والمشاركة الكاملة في استئناف الحوار الضروري لتحقيق السلام العادل والدائم.

ولا نزال نواجه العديد من التحديات الإنسانية. ويعاني السكان المدنيون على جانبي خط التماس من وجود الأسلحة الثقيلة والألغام، الذي يتعارض مع اتفاقات مينسك. وندعو إلى السحب الكامل لتلك الأسلحة والفصل بين القوات في المناطق المحددة. ونحث جميع الأطراف على السماح بوصول المساعدات وصولاً كاملاً، وفقاً للمبادئ الإنسانية. ويساورنا قلق بالغ إزاء استهداف البنية التحتية المدنية الحيوية، الذي يتنافى مع القانون الدولي الإنساني. وهناك ثلاثة ملايين ونصف المليون شخص - كما أكدت السيدة مولر - بحاجة إلى المساعدة والحماية بسبب انتشار الألغام، وتزايد الصدمات النفسية والافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أن الحل الوحيد الممكن للأزمة في المنطقة هو الحل السلمي من خلال مفاوضات مباشرة وصريحة وشاملة، والتي ينبغي أن تركز على التوصل إلى حل نهائي وعادل من شأنه أن يساعد على تعزيز علاقات متناغمة وتعزيز الاستقرار في أوكرانيا والمنطقة.

السيد البناي (الكويت): بداية، أتقدم بالشكر للسيدة روزماري ديكارلو والسيدة أورسولا مولر، والسفيرين إرطغرل أباكان ومارتن سايدك، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة حول الأوضاع في شرق أوكرانيا.

نتابع بقلق استمرار الأوضاع غير المستقرة في شرق أوكرانيا، والتي دخلت عامها الخامس، وترتب عليها عواقب إنسانية وخيمة واقتصادية كبيرة أثرت على الحياة اليومية للسكان وأضررت بالبنية التحتية، كما أفادتنا السيدة مولر. ما يفوق ٣,٥ مليون شخص من أصل ٥,٢ مليون في حاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، فضلا عن وجود ١,٥ مليون نازح داخليا. وعليه، نحث الجانبين على عدم اتخاذ أي خطوات تصعيدية أو خطوات توجع النزاع الدائر أو تعيق التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات مينسك، التي تمثل الإطار الوحيد المتفق عليه لتسوية النزاع في نطاقه الإقليمي. فإظهار الإرادة السياسية اللازمة نحو إعادة الالتزام الكامل باتفاقات مينسك هو السبيل الكفيل بالحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.

ونجدد التزامنا بوحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، آمليين أن تعمل جميع الأطراف المعنية على تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) واتفاقات مينسك للسلام والبيان الرئاسي S/PRST/2018/12، الصادر في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، تنفيذًا كاملاً، والسعي إلى إيجاد حل شامل ومتوازن لهذه المسألة عن طريق الحوار، كما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما وفق إطار رابعة نورماندي ومجموعة الاتصال

وإرادتها السياسية الحازمة هي العناصر الناقصة التي تشكل عاملاً أساسياً في إنهاء هذا النزاع.

نحنى أوكرانيا على نتائج انتخاباتها الأخيرة، التي نأمل أن تساعد على تشجيع المفاوضات بشكل تحولي وإيجابي. وفي هذا السياق، ندعو الأطراف إلى التحلي بإرادة سياسية أكبر والقيام بكل ما هو ضروري لتخفيف التوترات والتوصل إلى حل شامل وسلمي للأزمة.

وما زلنا نشهد بقلق عميق الأثر السلبي للعنف وعدم الاستقرار نتيجة لهذا الصراع المطول على السكان، وكذلك تأثيره الضار على حياة حوالي ٥,٢ مليون شخص، منهم ٣,٥ مليون يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية العاجلة والحماية. كما أن الأوضاع الإنسانية على أرض الواقع تزداد سوءاً. وفي عام ٢٠١٨، تسببت الألغام الأرضية والمتفجرات في أكثر من ٤٠ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين. وفي هذا السياق، فإن وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المناطق المتضررة أمر بالغ الأهمية للتخفيف من معاناة السكان وتحسين ظروفهم المعيشية. وفي سياق المساعدة الإنسانية هذا، ينبغي أن نشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على المساعدة التي يقدمها ويعمل الوكالات الإنسانية على أرض الواقع للالتزامها. ونحث الأطراف على ضمان حماية وسلامة جميع المتضررين من الأزمة، مع إيلاء اهتمام خاص لأكثر الفئات ضعفاً، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وضمن حماية الهياكل الأساسية لإيصال المساعدات الإنسانية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر وفد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على عمله في الميدان وجهوده لتيسير الحوار والحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ونأمل أن تساعد جهودهم، إلى جانب الإرادة السياسية للأطراف، على وضع حد لهذه الأزمة.

بما في ذلك الانتخابات غير القانونية في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة في أوكرانيا في عام ٢٠١٨، وهي مسألة اجتمع مجلس الأمن لمناقشتها في العام الماضي (انظر S/PV.8386)؛ والهجوم على السفن الأوكرانية في مضيق كيبرتش، كما ذكرت وفود أخرى؛ وإدخال منطقة الروبل؛ والاعتراف رسمياً بالوثائق الصادرة عن الهيئات العسكرية غير القانونية في أجزاء معينة من دونباس.

ونود التأكيد على أنها ليست المرة الأولى التي تطبق روسيا هذه الممارسات غير القانونية على بلدان في المنطقة. وما يسمى بالتجنيس القسري من خلال إصدار جوازات السفر عنصر معروف في استراتيجية روسيا المتمثلة في الضم الزاحف لمنطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية المنشقتين عن جورجيا. وتمادي روسيا في تأجيج التوترات في دونباس لا يزال يشكل تحدياً مباشراً للأمن الدولي، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على النظام القانوني الدولي الذي يحمي السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول، وهما من المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ختاماً، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يقبل أو يعترف بهذا الطوفان من الازدراء للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وبنبغي له الرد على سلوك روسيا غير المقبول وغير القانوني وفقاً لذلك. ولذلك ينبغي ألا يقبل المجتمع الدولي أو يعترف بمثل هذا التجاهل المستمر للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وأن يتصدى ببناء عليه لسلوك روسيا غير المقبول واللاقانوني.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يثني وفد بلدي على السيدة ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات عن الحالة الراهنة في شرق أوكرانيا. ونشكر أيضاً الأمانة العامة المساعدة ميولر والسفيرين أبابكان وساجديك على إحاطاتيهما النيرتين. ويلاحظ وفد بلدي مع الأسف، أن الاختلافات في التفسير تضر بتنفيذ اتفاقات مينسك الموقع عليها في صيغة نورماندي في ١٢ شباط/

الثلاثية، من أجل تحقيق تقدم فوري في كل المجالات المتفق عليها. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشادة ببعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبجهودها في الميدان، لا سيما مساعيها في تيسير الحوار بين جميع أطراف الأزمة.

السيد لفيتسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة في مناقشة اليوم. وهي موضع تقدير بالغ، خاصة وأن هذا الاجتماع سبقته مهلة قصيرة جداً.

وبولندا تدين بشدة قرار روسيا تقلص الجنسية الروسية المعجلة للمواطنين الأوكرانيين الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت السيطرة الروسية من منطقتي دونتسك ولوهانسك الأوكرانيتين. وينبغي أن نؤكد أن روسيا بهذه الخطوة تسعى إلى تصعيد التوترات في أوكرانيا بعد أيام من الانتخابات الرئاسية. وفي هذا الصدد، نرحب بالرد الموحد الذي صدر عن القوى السياسية الأوكرانية. وهذا عنصر استفزازي للغاية في الحملة العدوانية المستمرة للاتحاد الروسي لتقويض سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها. وروسيا تواصل سياسة الازدراء الصارخ للمبادئ الأساسية للقانون الدولي فيما يتعلق بأوكرانيا، بما في ذلك من خلال انتهاك الحظر المفروض على التدخل في المسائل التي تقع ضمن الولاية الداخلية لدولة أخرى.

كما ينبغي التأكيد على أن القانون الدولي لا يسمح بتجنيس دولة لمواطني دولة أخرى المقيمين في إقليمها على نطاق واسع. وهذا بوضوح عمل من أعمال الإكراه غير القانوني ضد أوكرانيا وينبغي اعتباره إجراء آخر يرمي إلى تصعيد النزاع الأوكراني الروسي. علاوة على ذلك، وكما ذكر عدد من المتكلمين السابقين، فإنه يقوض عملية السلام وخاصة اتفاقات مينسك لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، التي تحدد طرائق وقف إطلاق النار الدائم وتنص على إعادة الأراضي المحتلة مؤقتاً إلى أوكرانيا. وهو يأتي بعد خطوات عدائية أخرى من جانب روسيا ضد أوكرانيا،

في أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك، آخذين في الاعتبار أنهما محتلتان من قبل جماعات انفصالية.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ اعتماد البرلمان الأوكراني مشروع قانون لتعزيز استخدام اللغة الأوكرانية، وربما يضر ذلك بحقوق الأقليات اللغوية في البلد، مثل تلك التي تقيم في هاتين المنطقتين.

وبالنسبة لبيرو، فإن اتفاقات مينسك ما تزال الأساس القانوني للتوصل إلى حل سياسي لإنهاء النزاع في شرق أوكرانيا. ونؤكد في ذلك الصدد مجدداً تأييدنا لمجموعة التدابير المتخذة لتنفيذها بصورة كاملة، والتي أيدتها المجلس قبل أكثر من أربع سنوات.

وندعو في ذلك الصدد، جميع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين إلى التنفيذ الكامل للالتزامات الناشئة عن الاتفاقات والامتناع عن التدابير التي تعرقل تنفيذها وتزيد من حدة التوتر وتحول دون استئناف الحوار اللازم. ونرحب في ذلك الصدد، بالجهود المتواصلة المبذولة في إطار صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية لتيسير الحوار بين الطرفين تمشياً مع مبدأ التسوية السلمية للنزاعات.

ونشيد بالمثل، بالدور الذي تضطلع به عثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي أبلغت في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس وحدها عن أكثر من ٠٠٠ ٨٣ انتهاك لوقف إطلاق النار. ونكرر التشديد على ضرورة وفاء الأطراف بالتزاماتها والامتناع لذلك الحكم، فضلاً عن إزالة المدفعية الثقيلة والألغام التي غالباً ما تكون في المناطق المأهولة بالسكان.

ولا يزال السكان المدنيون، وخاصة النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص المقيمون على جانبي خط التماس، الضحايا الرئيسيين للنزاع. وفي غضون خمس سنوات فحسب، أودى النزاع

فبراير ٢٠١٥. وما يزال الوضع في الميدان يتسم بالانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار والقيود المفروضة على تنقل بعثة الرصد الخاصة لأوكرانيا، التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الواضح أن استمرار مناخ عدم الثقة بين الأطراف الأوكرانية يعدُّ إحدى العقبات الرئيسية التي ربما تقوض جهود المجتمع الدولي الرامية لإعادة السلام إلى منطقة دونباس. وتدعو كوت ديفوار جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، وتحثها على تنفيذ اتفاقات مينسك بصورة كاملة لإنقاذ الكثير من الأرواح البشرية ومنع تدمير البنية التحتية المدنية الأساسية لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى من هم بحاجة إليها. وفي ذلك الصدد، يؤكد بلدي مجدداً تأييده للجهود التي تبذلها بعثة الرصد الخاصة، ويدعوها إلى المشاركة الكاملة في الجهود الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في المنطقة. وتؤكد كوت ديفوار تأييدها لجميع الإجراءات والجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي تفاوضي للأزمة في أوكرانيا. تحقيقاً لتلك الغاية، تحث جميع أصحاب المصلحة على التقيد الصارم بالتزاماتهم لأجل الحفاظ على وقف إطلاق النار الحالي وفقاً للقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

وأخيراً، يرحب وفد بلدي بالنجاح في انتخاب فخامة السيد فولوديمير زيلينسكي رئيساً لأوكرانيا وتأمل أن يساعد ذلك على إعطاء زخم جديد لعملية السلام والتعاون الإقليمي.

السيد أوغاريللي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد هذه الجلسة بناء على طلب وفد أوكرانيا، ونحن ممتنون للإحاطات الزاخرة بالمعلومات، التي تعطي المجلس صورة كاملة عن الحالة الراهنة في منطقتي دونتسك ولوهانسك في أوكرانيا. ونرحب أيضاً بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا، ونهنئ من خلاله الرئيس فولوديمير زيلينسكي على انتخابه مؤخرًا.

ونعرب عن شعورنا بالقلق إزاء المرسوم الروسي الأخير الذي يسمح بمنح الجنسية الروسية على وجه السرعة للمقيمين

ملتزمين بالتوصل إلى تسوية سياسية والتغلب على المشاكل الراهنة عن طريق الحوار والتشاور والسعي إلى إيجاد حل شامل للأزمة بغية تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أوكرانيا، فضلا عن تحقيق الوثام بين مجموعاتها العرقية والتعايش السلمي بين أوكرانيا وبلدان المنطقة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات وأرحب بزيملي ممثل أوكرانيا الدائم. وأود بهذه المناسبة، أن أهني حكومة أوكرانيا وشعبها على إجراء انتخابات رئاسية ناجحة سادت فيها روح السلام والتنافس تدل على ديمقراطية أوكرانيا الملهمه.

وفيما يتعلق بالموضوع قيد البحث، تشعر إندونيسيا بالقلق إزاء التطورات في شرق أوكرانيا. ومن الواضح جدا من الإحاطة التي استمعنا إليها للتو أنه لم يجد حتى الآن أي تطور إيجابي في شرق أوكرانيا.

وقد أعربت إندونيسيا في مناسبات عديدة عن موقفها المبدئي إزاء احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وأمتنع عن تكراره بهذه المناسبة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط هامة.

أولا، واستنادا إلى الإحاطات التي قدمت، لا تزال هناك حاجة ملحة لأن تمتنع جميع الأطراف عن اتخاذ أي من الإجراءات التي ربما تبدو ذات طابع استفزازي.

وفي الحالة الراهنة، من الجوهرى أن تمارس جميع الأطراف المعنية أقصى قدر ممكن من ضبط الذات من أجل منعه من التصعيد. كذلك نحن نعارض أي عمل من شأنه أن يفاقم الأعمال العدائية ويتسبب في تدهور الوضع المش أصلا على أرض الواقع. ولهذا الأسباب، تحيب إندونيسيا بجميع الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإدارة الأزمة على نحو

بحياة ما يزيد على ٣٣٠٠ مدني وإصابة أكثر من ٩٠٠٠ شخص، علاوة على تدمير البنية التحتية المدنية الحيوية.

وكما لاحظ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد تضرر ما يزيد على ٥,٢ مليون شخص من النزاع وأصبح ما يزيد على ٣,٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى ما يزيد على ١,٦ مليون شخص من المشردين داخليا.

وأختتم بياني بتأكيد التزامنا مجددا باستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك سيطرة حكومتها على منطقتي النزاع، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة واتفاقات مينسك.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين وكيلا الأمين العام ديكارلو، والأمانة العامة المساعدة مويلر، وكبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة بأوكرانيا، السفير أباكان، والممثل الخاص للرئيس الحالي للمنظمة في أوكرانيا وفريق الاتصال الثلاثي، السفير ساجديك، على إحاطاتهم.

وقد ظلت الصين دائما متمسكة بموقفها الموضوعي والمحايد إزاء مسألة أوكرانيا. ونعرب عن احترامنا لسيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، بما فيها أوكرانيا، ونعارض التدخل في الشؤون الداخلية لذلك البلد من جانب أي قوى أجنبية. وترى الصين أن التوقيع على اتفاقات مينسك الجديدة وتأييدها من قبل مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٥ قد أديا دورا حاسما في الوساطة السياسية المتعلقة بالأزمة الأوكرانية. وخلال السنوات الأربع الماضية، أولت جميع الأطراف في الاتفاق اهتماما كبيرا. ومع ذلك، فمما يؤسف له أنه لا يزال يتعين تنفيذ الكثير من أحكام الاتفاق بشكل كامل وفعال.

وتعطلت كذلك عملية الوساطة السياسية في الأزمة الأوكرانية. ولا تزال هناك صعوبات في ضمان سلامة أرواح الناس وممتلكاتهم بصورة فعالة في منطقة النزاع. وندعو الأطراف المعنية إلى التنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك الجديدة، ولا تزال

الجهود البناءة الرامية إلى حل النزاع في أوكرانيا بالطرق السلمية، وفقا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): من المهم أن تناقش مسألة أوكرانيا بانتظام هنا في المجلس. أخبرتنا السيدة مولر أن السبب الرئيسي لوفاة الأطفال في أوكرانيا هو الألغام الأرضية، وهذا تذكير قائم بالأثر الحقيقي لهذا الصراع الدائر، كما حدده مقدمو الإحاطات الإعلامية من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لقد مات ١٣ ٠٠٠ شخص وجرح ٣٠ ٠٠٠ شخص، ويوجد ٣,٥ مليون شخص بحاجة إلى المعونة الإنسانية في هذا الصراع الحديث في أوروبا.

لماذا نحن هنا؟ نحن هنا لأن روسيا أرسلت قوات إلى شبه جزيرة القرم وأحكمت قبضتها عليها لاحقا بعد أن ادعت بعدم شرعية الاستفتاء الذي أجري تحت فوهة بندقية روسية. ومن الواضح أن أفعال روسيا غير قانونية. في آذار/مارس ٢٠١٤، صوتت ١٠٠ دولة عضو لصالح قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦٢، ولم يصوت أي بلد يجلس حول هذه الطاولة مع روسيا. وأرسلت روسيا قوات ودعمت الانفصاليين في شرق أوكرانيا، وتواصلت زعزعة استقرار تلك المناطق، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية مدمرة. وفي العام الماضي هاجمت روسيا السفن الأوكرانية في بحر آزوف، وما زالت تفرض قيودا يومية على السفن في محاولة صارخة لزعزعة استقرار اقتصاد أوكرانيا. وينبغي لكل من يهتم بالسلامة الإقليمية للدول الأعضاء ومبدأ عدم التدخل أن يطلب من موسكو الكف عن التدخل في جارتها والانسحاب من أراضيها. ومن هنا ندين قرار الرئيس بوتين الأخير بشأن جوازات السفر، وهو دليل آخر على الأعمال العدوانية التي تقوم بها روسيا بهدف زعزعة استقرار أوكرانيا، وتقويض أمنها وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ينبغي لروسيا، بدلا من وضع المزيد من العقبات أمام إعادة إدماج هذه المجتمعات في أوكرانيا، أن تركز على تنفيذ اتفاقات

مسؤول، وتعزيز التسوية السلمية، والتمسك باستمرار بالقانون الدولي واحترامه.

ثانيا، ما برحت إندونيسيا تقول بأنه يجب على جميع الأطراف المعنية أن تنفذ بالكامل القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وعليها أن تكف عن جميع الأعمال العدائية، وأن تنفذ بالكامل اتفاقات مينسك، وأن تظل ملتزمة بالسعي إلى إيجاد حل شامل ودائم لمسألة أوكرانيا. ونؤيد الرأي الذي أعربت عنه وكيلة الأمين العام دي كارلو في إحاطتها الإعلامية، والتي شددت فيها على أن اتفاقات مينسك تشكل الأساس القانوني للتوصل إلى حل سياسي لإنهاء الصراع في شرق أوكرانيا، وفقا لما يتصل بالموضوع في قرارات مجلس الأمن، وكذلك البيان الرئاسي S/PRST/2018/12. ومن المهم دائما أن نفكر ونسأل ما الذي يمكننا القيام به من أجل تنفيذ الاتفاق على نحو أفضل وبجسنة، بدلا من انتظار الأطراف الأخرى لكي تتصرف.

ثالثا، كما قلنا مرات عديدة، إن أي تسوية للأزمة في أوكرانيا يجب أن تكون سياسية وأن يتم التوصل إليها من خلال حوار شامل ومباشر. ونشدد أيضا على أهمية الحوار والدبلوماسية بين الأطراف المعنية حتى يمكنها إحراز تقدم في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أوكرانيا. وتؤمن إندونيسيا بقيمة الحوار وأهمية تسوية المنازعات وديا.

ما انفكت الحالة في أوكرانيا مدرجة في جدول أعمال المجلس منذ شباط/فبراير ٢٠١٤، وللأسف كان التقدم في المنطقة محدودا. بينما أدرك أن الطريق أمامنا يتسم بالوعورة، ما زلت أمل في أن يتحمل المجلس مسؤوليته الكاملة عن كفالة صون السلم والأمن الدوليين، وتشجيع الحوار الرامي إلى التوصل إلى حل مقبول عالميا. ولن يتمكن الطرفان من التوصل إلى حل مستدام للأزمة إلا من خلال الحوار الحقيقي والمحادثات الدبلوماسية بين الطرفين، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وإندونيسيا، من جانبها، ستؤيد تأييدا كاملا جميع

عقارب الزمن إلى الوراء أو تغيير الماضي. بالمناسبة، لم أر الساعة الرملية في المناقشة المفتوحة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع (انظر S/8514). أو هل العنف الجنسي في النزاع هو الموضوع الوحيد الذي يمكن مناقشته إلى مالا نهاية وبدون أي اعتبار للساعة؟

غني عن القول إني أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. لكنني، بصراحة، لا أفهم ما الذي يتعين عليهم القيام به حيال المسألة التي تحملنا على الحضور إلى قاعة المجلس اليوم بناء على طلب أوكرانيا، أو ما هي علاقة هذه المسألة باتفاقات مينسك، رغم أن الآراء التي أعربت عنها السيدة مولر والسيد ساجديك، ترتبط على ما يبدو بمناقشاتها بسبب الوضع المزري للكثير من الأوكرانيين والمقيمين في مختلف مناطق إقليم دونيتسك ولوهانسك اللذين لا تتحكم فيهما كييف.

لن أخفي حقيقة أننا فوجئنا بمبادرة زملائنا الأوكرانيين إلى عقد جلسة اليوم التي أيدتها الرئاسة الألمانية على الفور. ومهما يكن من أمر، فإن ذلك يجبرنا على الكلام عن بعض الأشياء التي لا تروق أبدا بالنسبة لأوكرانيا، أي الإجراءات التي فرضت أساسا حظرا على أربعة ملايين شخص من مواطني البلاد، وتجاهلت بعناد الأطراف الغربية في المجتمع الدولي وجودهم. بالطبع سيكون من الأفضل لأوكرانيا أن تبقى هادئة بتواضع حيال هذه الأمور، بدلا من التباهي بها أمام العالم كله، ولكن حيث أنها تصر، فلنتحدث عن ذلك، على الرغم من أن القضية لا تشكل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين.

عندما يستمع المرء إلى زملائنا الغربيين، ربما يتبادر إلى ذهنه انطباع زائف بأن روسيا تجبر أبنا شعب أوكرانيا على تغيير جنسيتهم، في حين، بطبيعة الحال، كيف يمكن أن يكون هذا "انتهاكا" لاتفاقات مينسك. اسمحو لي أن أسأل مرة أخرى. ما هو البند الذي انتهكناه في اتفاقات مينسك؟

مينسك التي أقرها المجلس، وأن تنهي دعمها للتشكيكات الانفصالية المسلحة، وتكفل التسليم الآمن لتوزيع المساعدة الإنسانية من جانب الوكالات الدولية. تلك هي الطريقة الوحيدة لإنهاء خوف ومعاناة الناس العاديين في شرق أوكرانيا.

في الشهر الماضي كانت الذكرى السنوية الخامسة لضم روسيا غير الشرعي لجزيرة القرم. بالإضافة إلى استيلاء السلطات الروسية غير القانوني على الأراضي والهياكل الأساسية والأصول الاقتصادية الأوكرانية، فقد أجرت انتخابات غير شرعية وفرضت الجنسية الروسية والقانون الروسي والتجنيد العسكري على السكان في ذلك الجزء من أوكرانيا. وقد شهدنا زيادة في اضطهاد الجماعات العرقية والدينية مثل تار القرم، بما في ذلك الاحتجاز غير القانوني لـ ٢٣ شخصا من أبناء شبه جزيرة القرم، في أعقاب المداهمات الأخيرة لمنازهم. وتتوالى الأنباء عن عمليات الاحتجاز، والاعتقال التعسفية والاختفاء القسري، وتعذيب المعارضين السياسيين والأقليات. تحتجز روسيا حاليا ٧٣ من السجناء السياسيين في شبه جزيرة القرم، ومن غير المقبول عدم تعاون الاتحاد الروسي مع نداءات الجمعية العامة للسماح بوصول مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

أود أن أقدم بالتهنئة إلى السيد فولوديمير زيلنسكي على نجاحه في الانتخابات الرئاسية. وهذه العملية الانتخابية السلمية دليل على تطور الديمقراطية في أوكرانيا، وتعطي مثلا لبعض جيران أوكرانيا. وكما قال رئيس وزرائنا، نتطلع إلى العمل مع السيد زيلنسكي. وقال إن الاتحاد الروسي لديه فرصة لإبداء استعداداته للعمل مع الرئيس الجديد، وتقليص حدة التوترات، وتحقيق التهدئة، والعمل من أجل السلام. ومن المحزن أن روسيا بدلا من القيام بذلك، واصلت السير على سبيلها العدواني.

السيد نيبزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أرى مرة أخرى، أنكم تتخلون عن ساعتكم الرملية الرائعة. يجب أن أقول لكم أن ذلك لن يساعدكم على إعادة

الاجتماعي والاقتصادي على دونباس وتم إضفاء الشرعية عليه، وهو قائم بحكم الواقع منذ عام ٢٠١٥. وما برحت السلطات الأوكرانية، لمدة خمس سنوات، تعطل تنفيذ اتفاقات مينسك، وتقوم بتقويض محتواها وتغييره وتشويهه. وما فتئت كيف على مدى خمس سنوات تنعت سكان دونيتسك ولوغانسك بالإرهابيين والانفصاليين. لقد أشار جميع المتكلمين اليوم إلى اتفاقات مينسك، التي لم يقرأها معظمهم. وسأتلو فقرتين منها.

فالفقرة السابعة تنص على أن أوكرانيا يجب عليها أن

”تكفل وصول المساعدة الإنسانية وتسليمها وتخزينها وتوزيعها على المحتاجين عن طريق آلية دولية“.

والفقرة الثامنة تنص على أن

”تُضمن طرائق الاستعادة الكاملة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التحويلات الاجتماعية مثل المعاشات التقاعدية والمدفوعات الأخرى (المقبوضات والإيرادات، وسداد جميع الفواتير وتحديد الضرائب ضمن الإطار القانوني لأوكرانيا في الوقت المناسب).

وتحقيقاً لهذه الغاية، تستعيد أوكرانيا السيطرة على جزء نظامها المصرفي في المناطق المتأثرة بالنزاع، مع إمكانية إنشاء آلية دولية لتيسير هذه التحويلات“.

ولم يحدث شيء من ذلك.

ومن الواضح لنا أن الكثير من الحاضرين لا يهتمون بالسكان الذين يعيشون في دونباس. فما يناسبهم بشكل أفضل بكثير هو حجب معاناتهم اليومية وحرمانهم وراء قصص خيالية عن عدوان روسيا الخيالي وإلقاء اللوم عليه في أي شيء وكل شيء. ولا يمكنهم أن يروا أن سكان دونيتسك ولوغانسك قد نجوا طوال تلك السنوات، على الرغم مما قاموا به. لقد حرّموا من مصادر الدخل والمعاشات التقاعدية والمزايا التي يحق للمواطنين

هل قرأ أي شخص هنا اتفاقات مينسك؟ كم عدد الاتهامات السخيفة حقا التي سمعناه اليوم؟ فلنبين الصورة الحقيقية بدلا من الصورة الكاذبة التي طرحت بعد أن تم إضفاء طابع أيديولوجي عليها. لقد وقع الرئيس الروسي مرسوماً يتمتع بموجبه سكان جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك المعلنين ذاتيا عن استقلالهما بفرصة الحصول على الجنسية الروسية في إجراء مبسط. ولتحقيق ذلك، فإنهم ليسوا مطالبين - يرجى الاستماع بعناية - إنهم ليسوا مطالبين بالتخلي عن جنسيتهم الأوكرانية. وبالنظر إلى أن عملية صياغة هذا المرسوم وإصداره أجريت بشفافية وبدأت منذ بعض الوقت، فلا يوجد ما يدعو إلى الادعاء بأن مرسوم الرئيس جاء مترامنا مع أي حدث أو أنه كان يقصد به إرسال إشارة إلى أي شخص.

ووفقا للبيانات الواردة من وزارة الداخلية الروسية، ففي الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، دخل إلى الأراضي الروسية ٩٢٥٥٤٨ مواطنا من مناطق جنوب شرق أوكرانيا، وبقوا هناك. وعموماً، هناك ٢,٣ ملايين أوكراني في روسيا. وخلال الفترة نفسها، تقدم أكثر من ٣٣٤ ٠٠٠ من المواطنين الأوكرانيين بطلب الحصول على الجنسية الروسية، وتبين هذه الأرقام أن طلب الحصول على الجنسية الروسية مرتفع بين السكان من الجنوب الشرقي من أوكرانيا الذين أصبحت ظروف معيشتهم لا تطاق. بعبارة أخرى، تعد تلك المبادرة التشريعية الروسية استجابة لطموحات عدة آلاف من الناس. ونحن لا نجرهم على أن يصبحوا مواطنين روس، وإنما هم من يرغبون في ذلك. إننا ببساطة نمنحهم فرصة ونيسر العملية بشكل كبير.

ولماذا قمنا بذلك؟ إن النزاع في دونباس ما برح مستمرا لمدة خمس سنوات. وعلى مدى خمس سنوات، حرم سكان دونباس من القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحريات المكفولة لهم في أوكرانيا. لقد حرّموا من الحق في التصويت في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. ومنذ عام ٢٠١٧، تم تشديد الحصار

ولا يتعارض ذلك مع التشريعات الروسية. ووفقا للجزء الأول من المادة ٢٩ من القانون الاتحادي، يجوز لرئيس الاتحاد الروسي، للأغراض الإنسانية، تحديد فئات المواطنين الأجانب والأشخاص عديمي الجنسية الذين لهم الحق في تقديم طلب للحصول على الجنسية الروسية من خلال عملية مبسطة. وعلاوة على ذلك، فإن إجراءاتنا جزء من اتجاه عام يرمي إلى تبسيط إجراءات الهجرة وقواعد منح الإقامة والجنسية. ففي عام ٢٠١٨، على سبيل المثال، وفقا للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، قامت دول الاتحاد الأوروبي بتوفير الحماية لأكثر من ٣٠٠.٠٠٠ شخص طلبوا اللجوء. وأود أن أشير إلى أن منح الجنسية حق سيادي لكل دولة. وفقا للاتفاقية الأوروبية بشأن الجنسية لعام ١٩٩٧، فإن لكل دولة الحق في أن تحدد في تشريعاتها جنسية مواطنيها. وتنص ديباجة تلك المعاهدة الدولية على أنه في المسائل المتعلقة بالجنسية، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للدول والأفراد على السواء. وتعلن المادة ١٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه لا يجوز حرمان أحد تعسفا من جنسيته أو حقه في تغيير جنسيته.

ونعلم ما سيقوله السيد يلتشينكو في بيانه. سيقول إن هذا تدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا، وانتهاك صارخ للقانون الدولي والدستور الروسي، وعملية ضم زاحف لإقليم دونباس، وتهيئة الفرصة لضمه. وأود الإجابة عليه الآن. لا شيء من ذلك له أي صلة بالواقع. إننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا ولا نشارك في عملية ضم زاحف. إننا ببساطة نمنح الأشخاص الفرصة ليقوموا أخيرا بحل المسائل التي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لهم، لأن سلطات كييف قد رفضت القيام بذلك، في انتهاك لاتفاقات مينسك. وسيقرر الناس أنفسهم ما إذا كانوا سيمارسون هذا الحق أم لا. وفي نهاية المطاف، حتى قبل صدور المرسوم، تقدم مئات الآلاف من الأوكرانيين بطلبات للحصول على الجنسية الروسية. ولم نرفضها أبدا، ونقوم الآن بتبسيط

الأوكرانيين الآخرين الحصول عليها. وما كان أولئك الناس لولا روسيا، التي رفضت التحلي عن شعب نشعر أننا مقربون جدا إليه، على الرغم من جميع تهديدات وجزاءات الغرب. إلا أنهم كانوا طوال هذا الوقت يعربون عن أملهم في أن تقوم سلطات كييف بتنفيذ اتفاقات مينسك رغم هذا، وأن يعود السلام الذي طال انتظارهم له إلى وطنهم.

ولكن في السنوات الخمس لم يتغير شيء، ولم يعد بوسعنا النظاره بأن شيئا قد تغير. إن خمس سنوات مدة طويلة بما يكفي لتحديد رأي المرء تجاه مسألة إنسانية هامة وحساسة من هذا القبيل. إن سكان دونيتسك ولوهانسك يستحقون الحصول على حماية اجتماعية ورعاية موثوقة من الدولة مرة أخرى. ومثلنا جميعا في هذه القاعة، فهم يأملون أن يشهدوا إعمال حقوقهم المشروعة وحقوق أطفالهم في التعليم والحصول على الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية وغيرها من الحقوق الأخرى، على النحو المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦. إنهم لا يحصلون على أي شيء من ذلك من الحكومة الأوكرانية، ولذلك فإننا مضطرين إلى تقديم تلك المساعدة لهم. ولا أحد يأخذ أي شيء من أي أحد. بل على العكس، فإننا نتحمل أعباء اجتماعية واقتصادية بشكل واع. وربما لم يعد المسنين الذين ذكرهم السيد سايديك مضطرين لعبور خط التماس والمخاطرة بحياتهم للحصول على معاشاتهم التقاعدية البائسة على أرض تخضع لسيطرة السلطات الرسمية. وبدلا من الإشادة بنا جميعا، استمعنا من زملائنا الغربيين اليوم اتهامات منافقة في قوالب نمطية عن أعمال روسيا العدوانية وخططها الخبيثة ضد أوكرانيا.

لقد تم التوقيع على المرسوم قيد المناقشة اليوم على أساس المادة ١٤ من قانون الجنسية الاتحادي في روسيا، الذي ينص على إمكانية منح الجنسية الروسية من خلال عملية مبسطة.

فإذا كان هناك رئيس جديد لا يتمتع بالخبرة الكافية، فرما نرسل إليه كلمات مزخرفة ونكتب له تحنئة قبل دعوته أو دعوتها إلى زيارتنا.

في روسيا، يمكن للمرء أن يفعل نفس الشيء. هناك رئيس جديد. ربما تعذر العمل مع الرئيس القديم، لكن الآن انتخب رئيس جديد. يمكن إرسال الكلمات المزخرفة - يمكن تنفيذ الفقرة ١ من اتفاقيات مينسك ووقف إطلاق النار الكامل، أو يمكن أن تطلق روسيا سراح ٢٤ من مشاة البحرية المحتجزين في السجن، أو فيما يتعلق بجسر ستانيتسيا لوهانسكا، يمكن منح الأوكرانيين الـ ٨٠ سنتيمترا، ويمكن للناس أخيرا عبور الجسر.

لكن ذلك غير موجود في الكتب الدراسية لمعهد الدولة الروسي للعلاقات الدولية. وبدلا من ذلك، فإن كتبه الدراسية تعلم أنه إذا كان هناك زعيم لا يتمتع بالخبرة الكافية، ينبغي بذل الجهود لتخويله في اليوم الأول الذي يتولى فيه منصبه بعد الانتخابات من أجل استفزازه ومحاوله الإيقاع به. وهذا ما تقوم به روسيا. تلك هي الدبلوماسية كما وردت في الكتب الدراسية، وسيذكر منا من عاش تلك الفترة أن جون ف كينيدي حينما أصبح رئيسا، استفزه خروتشوف.

وثمة درس آخر في الكتب الدراسية الروسية وهو أنه ينبغي ألا تفوت الفرصة للسخرية. وبناء على ذلك، وقع الرئيس بوتين مرسوما بشأن جوازات السفر بالأمس، في ٢٤ نيسان/ أبريل، اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام، اليوم الذي تكلمنا فيه جميعا في الجمعية العامة عن تعددية الأطراف والحاجة إلى الالتزام بالنظام القائم على القواعد الدولية. إن الإجراءات التي تتخذها روسيا برهنت على ازديادها النظام الدولي القائم على القواعد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.
وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

العملية لصالح أشد الفئات ضعفا بينهم. وبالنسبة لكيف، فإن عدد الطلبات المقدمة للحصول على الجنسية الروسية سيصبح، بطبيعة الحال، اختبارا حقيقيا واستفتاء على موقف سكان دونباس، ويبدو أن هذا هو بالضبط ما تحشاه حكومة كيف. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن روسيا لا تفرض الجنسية على سكان دونباس، وإنما تتيح لهم فرصة لطلب الحصول عليها بصورة طوعية ومستقلة في إطار الإجراء المعمول به من جانب السلطات المختصة في روسيا، مع الاحتفاظ بجنسيتهم الأوكرانية. ونأمل جادين وصادقين أن تغير السلطات الأوكرانية الجديدة ليس فقط خطاب الحكومة السابقة بشأن دونباس وسكانها - ويتجسد مثال جيد على ذلك في الكليشيوات المبتذلة الواردة في البيان الذي أدلت به اليوم وزارة الخارجية الأوكرانية - بل وأن تتخذ أيضا خطوات جادة لتنفيذ اتفاقيات مينسك، وأن تأخذ في الاعتبار مصالح المواطنين الذين يعيشون في الجنوب الشرقي. وإذا حدث ذلك، سنكون سعداء للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

أود في البداية أن أؤكد البيان الذي أدلى به زميلي الفرنسي في اجتماع صيغة نورماندي. لقد عملنا عن كثب معا وأؤيد كل ما قاله.

لقد استمعت للتو إلى بيان السيد نيينزيا ويجب أن أعترف بأنني لطالما فتننت بالدبلوماسية الروسية. أعتقد أن معهد الدولة الروسي للعلاقات الدولية يحتوي على كتب تصف أنماط السلوك الواجب اتباعها في السياسة الخارجية الروسية. وقد ذكر السيد ليفيتسكي ممثل بولندا أنفا أن هناك أمثلة أخرى على سياسة الجوازات المطبقة على أساس منتظم.

تعلمنا وزارة الخارجية الألمانية كيف نتعامل مع دولة تربطنا بها علاقات متوترة أو رئيس قد لا نكون على وفاق تام معه.

هل سنعتبر أن اليد اليسرى لا تدري ما تفعله اليد اليمنى؟ أشك في ذلك. وهذا هو السلوك المعتاد لروسيا - ازدواجية الكلام وإلقاء اللوم على الآخرين.

في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، في معرض كلمتي أمام المجلس (انظر S/PV.8410)، شبهت العدوان الروسي في أوكرانيا بالحرب السوفيتية القذرة ضد جارتها في عام ١٩٣٩. وللأسف، يبدو أن التاريخ يعيد نفسه. فالاتحاد الروسي يمضي بثبات على نفس الطريق الذي أدى إلى طرد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من عصبة الأمم. وشأنها شأن الممثل الروسي اليوم، فإن الدبلوماسيين السوفياتيين في ذلك الوقت اضطلعوا بكل ما في وسعهم لتقديم الذرائع لانتهاك موسكو الصارخ للقانون الدولي. فعلى سبيل المثال، عندما قصفت الطائرات السوفياتية دولة مجاورة، أصر وزير الخارجية آنذاك مولوتوف على أن المفجرين لم يكونوا يلقون القنابل بل الطعام للجياع.

يبدو أن زملاءنا الروس يدلون بحججهم بنفس المنطق تماماً. وفي الواقع المشوه للحرب المختلطة، يبدو أن الكرملين يحيي رواية جورج أورويل الساخرة من جديد، حيث الحرب هي السلام والحرية هي العبودية والجهل هو القوة. بيد أنه من المستحيل توضيح كيف يمكن لمناورة شفافه وحذابة تتعلق بجواز السفر أن تبدو وكأنها عمل إنساني.

إن مرسوم الأمس حلقة مروعة أخرى في سلسلة من الأحداث المصممة للاستيلاء على الأراضي التي تحتلها روسيا من أوكرانيا. الانتخابات الباطلة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، التي نظمها الكرملين في انتهاك لالتزاماته بموجب اتفاقات مينسك، وإدخال منطقة الروبل، ومصادرة الشركات الأوكرانية، والاعتراف الرسمي بالوثائق الصادرة عن الهيئات غير القانونية، وحوادث القرصنة، والقبض على البحارة الأوكرانيين في المياه الإقليمية الأوكرانية والآن المرسوم، كلها قطع مختلفة من لعبة واحدة - احتلال روسيا الزاحف لأوكرانيا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إننا نقدر استجابتكم السريعة واستجابة فريقكم وعقدكم لهذه الجلسة في غضون مهلة قصيرة، بناء على طلب وفد بلدنا.

أشكر أعضاء مجلس الأمن الذين أدانوا إصدار الرئيس الروسي للمرسوم غير القانوني. كنت أتمنى لو ركز مقدمو الإحاطات الإعلامية بشكل أكبر على هذه المسألة المحددة، وهو الهدف الرئيسي لجلسة اليوم، لكنني سأحاول سد تلك الثغرة. ألتمس سعة صدر المجلس لأنني ربما سأستغرق وقتاً أطول بقليل من الوقت الذي ستسمح به الساعة الرملية.

لقد استمع المجلس بالفعل لمحاولات روسيا تسويق المرسوم لعموم أعضاء الأمم المتحدة. وكما سبق أن ذكرت، سيدي الرئيس، من المعتاد للدبلوماسية الروسية التي تنتهج أسلوباً تحريياً اعتاد عليه المجلس الآن - سوء التفسير الساخر والتلاعب والأكاذيب والمعلومات المضللة. وإنني معجب مرة أخرى بالاستشراف الموهوب للسيد نيينزيا، الذي يعرف مسبقاً ما سأقوله. فلننظر فحسب في هذا الأمر. وبالأمس فقط، عندما كان بوتين يوقع على المرسوم، كان وزير خارجيته يدلي ببيان في مؤتمر موسكو بشأن الأمن الدولي - تصوروا. ذلك عنوان جميل. وقال:

”نأمل أن تدرك القيادة الأوكرانية الجديدة مسؤوليتها وأن تسهم في تسوية الأزمة من خلال التنفيذ الكامل لمجموعة تدابير مينسك في إطار فريق الاتصال الثلاثي وصيغة نورماندي، بما يتماشى تماماً مع قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وسيتعين على ألمانيا وفرنسا الاضطلاع بدور هام في عدم السماح بأي محاولات لتفكيح اتفاقيات مينسك.“

”كيف أنه الآن في أوسيتيا الجنوبية، يموت سكان مسالمون - من النساء والأطفال والمسنين. ومعظمهم من مواطني الاتحاد الروسي. ووفقاً للدستور والقوانين الاتحادية [الروسية] فبصفتي رئيساً للاتحاد الروسي، علي أن أدافع عن حياة وكرامة المواطنين الروس، بغض النظر عن المكان الذي يوجدون فيه. إن منطق الإجراءات التي نتخذها الآن تحدده هذه الظروف. إننا لن نسمح بموت مواطنينا بدون عقاب. وسيخضع المسؤولون للمساءلة“.

وأعضاء المجلس يعرفون بقية القصة. فبعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على النزاع، لم يتم حتى الآن استعادة السلامة الإقليمية لجورجيا، ولم تثمر مناقشات جنيف الدولية، التي أطلقت في عام ٢٠٠٨ بمشاركة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

والآن دعونا ننتقل إلى الحالة في منطقة دونباس الأوكرانية. إن توزيع جوازات سفر روسية بأعداد كبيرة في تلك المنطقة يمكن أن يستخدمها الكرملين بسهولة لإضفاء المشروعية على وجوده العسكري في الأراضي الأوكرانية باسم حماية المواطنين الروس. إن قرار الكرملين دليل واضح على اختيار موسكو لهذا السيناريو.

وليس ذلك سوى محاولة مستترة بقناع واه لتبرير استمرار احتلال تلك الأراضي، وانتزاعها من أوكرانيا وتجزئة بلدي. وليس ذلك سوى ذريعة مصطنعة من أجل مواصلة إرسال قوات روسية إلى أوكرانيا واستدامة العدوان العسكري المكشوف ضد بلدي. وليس ذلك سوى جهود متعمدة ومتضافرة لتقويض آفاق التوصل إلى تسوية سلمية على أساس التنفيذ الكامل والمناسب لاتفاقات مينسك. وفي الواقع، إن مرسوم الرئيس الروسي غير المشروع يقوض تماما منطق اتفاقات مينسك، وحقيقة الأمر أنه يجعل تنفيذها مستحيلا من الناحية العملية.

ويجب على أعضاء المجلس أن يحكموا غلى ذلك بأنفسهم. إن الغرض من اتفاقات مينسك هو إدماج المساحات المحتلة

وكما أكد رئيس أوكرانيا، فإن التوقيع على المرسوم مثال آخر على تدخل الاتحاد الروسي في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة. إنه انتهاك سافر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ووحدةها. إنه أيضاً رفض روسي كامل للالتزامات في إطار اتفاقيات مينسك. فالاتفاقيات تنص بوضوح على التزامات روسيا - وهي وقف القصف، وسحب القوات الروسية وأسلحتها، وإطلاق سراح الرهائن الأوكرانيين وإعادة سيطرة حدود الدولة إلى أوكرانيا. وفي ذلك الصدد، فإن رفض روسيا القاطع لدعم مبادرة أوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإطلاق هدنة عيد الفصح في ٢٦ نيسان/أبريل ليس صدفة.

إضافة إلى ذلك، انتهك الكرملين القانون الدولي الإنساني عمداً وسخرية، والذي يحظر على سلطات الاحتلال تغيير جنسية سكان الأراضي المحتلة. لماذا؟ لأن الاتحاد الروسي لا يمكنه أن يقوم بإخفاء المزيد من أي وجود لقواته العسكرية والمرتبقة في دونباس أو يخفي دوره القيادي في النزاع المسلح هناك. ولهذا السبب قرر تغيير شعاره الذي استمر في زعمه لمدة خمس سنوات من ”إنهم غير موجودين هناك“ إلى الشعار الانتقامي ”مواطنونا موجودون هناك“. سمعنا ذلك قبل الحرب العالمية الثانية، سمعنا ذلك في جورجيا ونعلم جميعاً إلى أين يؤدي ذلك الشعار.

والطابع الاستفزازي والمزعزع للاستقرار لقرار الجانب الروسي يصبح واضحاً حتى بعد نظرة عابرة على النزاع الروسي - الجورجي في أوسيتيا الجنوبية. وفيما يلي بعض الحقائق. في عام ٢٠٠٦، كان أكثر من ٩٠ في المائة من سكان منطقة أوسيتيا الجنوبية الجورجية يحملون الجنسية الروسية. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨، مع بدء الأعمال العدائية في أوسيتيا الجنوبية، أدلى الرئيس الروسي بالبيان التالي في اجتماع مجلس الأمن في البلد. ومما يستحق الذكر:

البالغة الوضوح الكامنة وراء كل خطواته خلال السنوات الخمس الأخيرة. لكن روسيا ستتحمل المسؤولية عن أعمالها.

ولذا فإن تعزيز الضغط الدولي على الكرملين، بما في ذلك فرض جزاءات محددة الهدف ضد الدولة المعتدية، ينبغي أن يكون مسعانا المشترك. تلك هي الوسيلة لأخذ روسيا مرة أخرى إلى طريق تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقات مينسك. وهذا هو السبيل إلى التسوية السلمية في شرق منطقة دونباس.

ولعل أعضاء المجلس يذكرون الاجتماع الذي عقد قبل أقل من ثلاثة أشهر، في ١٢ شباط/فبراير (انظر S/PV.8461) عندما تجشم الممثل الروسي العناء لإقناع الجميع بأن الجانب الأوكراني يعطل تنفيذ الاتفاقات. لقد أئمنا - واقتبس مما قاله الممثل الروسي - "بالقيام باستفزات جديدة تهدد بتفاقم الوضع وتدمير عملية السلام" (المرجع نفسه، الصفحة ١٠).

والواقع أن من الصحيح أن الأفعال أشد وقعا من الأقوال. فهل هناك شكوك في عقل أي شخص بشأن من هو المسؤول عن توقف تنفيذ اتفاقات مينسك؟ ينبغي أن يكون الجواب واضحا.

إن غرض الاتحاد الروسي واضح - وهو زعزعة استقرار أوكرانيا، وهو أشد في هذه الفترة التالية للانتخابات؛ وكذلك تدمير اتفاقات مينسك، وكل ذلك في تحد مباشر للنداءات المتواصلة من المجتمع الدولي التي تطالب الأطراف بالامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تقوض عملية مينسك.

إن إصدار جوازات السفر غير القانونية للمواطنين الأوكرانيين يعني أيضا أن الكرملين يُقر باحتلاله للأراضي الأوكرانية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وأنه في الواقع يتخذ خطوة أخرى نحو ضم ذلك الإقليم المحتل. إن روسيا بقرارها تفضح الرواية التي ترددها دعايتها وهي ما يسمى بالصراع الداخلي في أوكرانيا.

مؤقتا من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في الحيز القانوني والسياسي والاقتصادي لأوكرانيا. وعلى النقيض من ذلك، فإن منطق مرسوم الرئيس الروسي هو تفكيك الأراضي المحتلة وتوطيد السيطرة الروسية الكاملة عليها. أليست هذه مؤشرات جلية على عملية ضم زاحف؟

ومن المهم أن توزيع جوازات السفر الروسية في الأراضي المحتلة يجعل من المستحيل عمليا إجراء انتخابات محلية مشروعة هناك وفقا للتشريعات الأوكرانية والمعايير ذات الصلة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومكتب المؤسسات الديمقراطية ورصد حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على النحو المتوخى في اتفاقات مينسك.

ولدي أيضا سؤال محدد للسفير نينزيا.

(تكلم بالروسية)

ألا تجد شيئا غير عادي إزاء حالة يُعطى فيها مواطنو المناطق الحدودية في روسيا بصورة منهجية جوازات سفر بصورة جماعية من جانب دول أخرى؟

عوضا عن ذلك، هذه قصة تبين كيف أصبحت الحياة صعبة للسكان في دونباس.

(تكلم بالإنكليزية)

ألا تدرك القيادة الروسية أن أفعالها تعطل تماما اتفاقات مينسك؟ ألا تدرك روسيا نوع القنبلة الموقوتة التي زرعتها؟ ألا تدرك روسيا أنها المسؤولة عن تقويض عملية التسوية السلمية في الجزء الشرقي من منطقة دونباس الأوكرانية.

أعتقد أن الكرملين يدرك ذلك كله جيدا ولكنه يفعل ذلك عن قصد. إن تنفيذ اتفاقات مينسك لم يكن أبدا في نية الجانب الروسي. إن زعزعة استقرار أوكرانيا وتجزؤها كانت النية

وأدعو مجلس الأمن إلى منع أسوأ سيناريو للحالة، وأن يدين بشدة الأعمال غير القانونية المدمرة التي تقوم بها السلطات الروسية، وأن يستعيد الاحترام لميثاق الأمم المتحدة.

إن أعضاء مجلس الأمن الجالسين حول هذه الطاولة أمامهم خيار وحيد للقيام به - إنهاء هذه الجلسة دون اتخاذ قرار أو العودة مرة أخرى إلى الإعراب عن القلق الشديد، ودعوة كلا الطرفين إلى احترام اتفاقات مينسك. ولكن علينا أن نكون صادقين - فما لم تكن أغلبية هذا المجلس على استعداد للتوصل إلى إجراء حقيقي، حتى وإن ووجه ذلك باعتراض من جانب روسيا فلن يتوقف السلوك العدواني لجارتنا. فالتاريخ يعلم أن استرضاء المعتدين لن يوقفهم أبدا.

وأخيرا، فيما أن معنا هنا ممثلين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أود أن أسألهم بعض الأسئلة. فأود أن أسأل السفيرين أباكان وسايدك، حسب تقييمهما إن كان القرار الروسي بشأن الجنسية يسهم في تنفيذ اتفاقات مينسك أو يعقدها.

وأود أن أسأل الأمانة العامة المساعدة مولر، التي سمعنا منها عن الحالة الإنسانية الصعبة في الأراضي المحتلة في دونباس - وتقاريرها دقيقة - إن كان مرسوم الرئيس الروسي حسب تقييمها، له ما يبرره ويستدعي استجابة للحالة الإنسانية الصعبة، وبأي كيفية يمكن للجانب الروسي أن يسهم حقا في تخفيف الأزمة الإنسانية التي أنشأها هو نفسه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أسألكم كيف تمكنتم من الحصول على كتاب منهاج الدبلوماسية السري الخاص بنا. فكأنكم كنتم تقرؤون منه بصوت عال. وأنا عرفته من الوقت الذي أمضيته في معهد

إن جيران روسيا يعلمون جيدا كيف يستخدم ذلك البلد بمهارة ذريعة إنسانية للتدخل في الشؤون الداخلية والغزو. وقد علمنا ذلك لا من الفنلنديين، أو البولنديين أو الجورجيين بل من تجربتنا الخاصة. فعندما كنا تحت السيطرة السوفياتية، طبقت موسكو الروسنة الإجبارية ونقلت مستوطنين روس إلى مناطق غير روسية. والآن، وبمجة حماية الإثنية الروسية وجميع المتكلمين بالروسية تحاول موسكو استعادة سيطرتها بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وضم الأراضي.

ونحن نعلم جيدا في دونباس وأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا أن الدبابات وقاذفات الصواريخ الروسية هي أدوات موسكو المفضلة لحماية المتكلمين بالروسية. ونعلم أيضا أن العمل الإنساني البحث المتمثل في توزيع جوازات السفر هو عادة تمهيد للمزيد من الاعتداءات والضم، كما أكد ذلك النداء الموجه إلى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى والذي اعتمده البرلمان في بلدي أمس.

إن أوكرانيا ستبذل كل ما في وسعها لحماية المواطنين المقيمين في الأراضي المحتلة مؤقتا، وتقديم المساعدة الكافية لهم، وضمان احترام حقوقهم، بمن فيهم أولئك الذين قد تضطروهم سلطات الاحتلال الروسية إلى الحصول على الجنسية الروسية. إن مرسوم الرئيس الروسي بالأمس هو ببساطة أمر غير قانوني. إنه انتهاك صارخ للتعهدات والالتزامات بموجب الاتفاقات والوثائق الثنائية والمتعددة الأطراف.

وأوكرانيا لا تعترف بأي نتائج لهذا العمل. وينبغي أن يعتبره مجلس الأمن باطلا ولاغيا. وتحت أوكرانيا روسيا على أن تلغي فوراً المرسوم الرئاسي، وكذلك المرسوم رقم ٧٤ المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، المتعلق بالاعتراف بالوثائق ولوحات أرقام السيارات الصادرة في الجزء المحتل من منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

الأساس لتسوية أي نزاع - الحوار المباشر بين الأطراف المتنازعة، وهو ما رفض الجانب الأوكراني باستمرار القيام به طوال ذلك الوقت. إن مفاتيح حل المسألة الأوكرانية موجودة في كييف، لا في موسكو، وفي العواصم الغربية التي مكنت كييف من تخريب اتفاقات مينسك.

وفيما يخص زهور الكلمات التي اقترحت إرسالها إلى الرئيس المنتخب زيلينسكي، سيدي الرئيس، فلا يزال الوقت مبكراً جداً على إرسال الزهور. فهو حتى الآن ما زال يرسل إشارات متضاربة. ونحن مهتمون حقاً برؤيته يتخذ خطوات حقيقية لمعالجة الحالة، ولكننا سنعرف نواياه من أفعاله، وليس قبل ذلك. وبالتالي، فإننا ننتظر لنرى كيف سيحقق نيته المعلنة لتغيير الحالة في دونباس. وسنرى ما إذا كان سيمثل لاتفاقات مينسك أو سيخرج بصيغ جديدة لكيفية القيام بذلك. والوقت كليل بأن يخبرنا.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه السيد يلتشينكو، فمما لا شك فيه أنه يعرف أن مئات الآلاف من الناس في روسيا يحملون جنسية مزدوجة. وبالمناسبة، هو يعلم جيداً أن بعض جيران أوكرانيا يصدرون جوازات سفر للمواطنين الأوكرانيين ذوي الأصول غير الأوكرانية، وهناك مئات الآلاف منهم. وهناك مئات الآلاف، إن لم يكن الملايين، من المواطنين الذين لديهم جنسية مزدوجة في روسيا. وهذا معروف جيداً في بلدنا وفي سائر أنحاء العالم، ولن نحرمهم من حقهم في القبول إذا ما عرضت عليهم جنسية بلد آخر، سواء كان هذا البلد على حدودنا أم لم يكن. وأود أن أؤكد مرة أخرى أنه على عكس ما قاله السيد يلتشينكو، فلن يُجبر أحد هؤلاء الناس على حمل جواز السفر الروسي. إنه خيارهم بمحض إرادتهم. ولن يجزئهم أحد إلى أحد مكاتب الشؤون الداخلية الروسية ويرغمهم على قبول جواز السفر.

موسكو الحكومي للعلاقات الدولية. فهذا بالضبط ما يرد في ذلك الكتاب. وفي مرة قادمة، سأقول لكم ماذا يمكنكم أن تجدوا فيه أيضاً.

أود أن أشاطركم المشاعر التي انتابني بعد سماعي البيانات التي أدلى بها زملاؤنا الغربيون والسيد يلتشينكو، ولا سيما بالنظر إلى أنه وجه إلي سؤالاً مباشراً أود الإجابة عليه. بوجه عام، لم نسمع شيئاً جديداً اليوم، إنما هي نفس الاتهامات المكررة التي لا أساس لها، بل وحتى حقائق مشوهة بشكل صريح. وقد تعجبتُ بصفة خاصة لدى سماعي بأن روسيا عرقلت على ما يبدو هدنة عيد الفصح في دونباس. إن السيد سايديك، الذي شارك في اجتماع فريق الاتصال الثلاثي، يعرف المزيد عن ذلك الأمر. ولن أسأله اليوم عن عدد الجنود الروس الذين رأهم في منطقة دونباس منذ آخر مرة اجتمعنا معه. وأنا لن أوجه له هذا السؤال. ولكني أود أن أسأله عن السبب في عدم تنفيذ هدنة عيد الفصح بين الأطراف.

واستناداً إلى مناقشة اليوم، يمكن لأي مراقب أن يأخذ انطباعاً بأن شيئاً لم يتغير. ومع ذلك، أود أن أشير إلى تغيير الكثير في الشهر الماضي. لقد رفض الشعب الأوكراني رفضاً قاطعاً ومدوياً كل ما قام به الرئيس بوروشينكو في السنوات الخمس الماضية، سواء في أوكرانيا أو في ما يتعلق بروسيا. ولن تغيب أي محاولات من جانب بوروشينكو باستخدام كذبه المعهود في خطابه المناهض لروسيا من هذا الوضع، الذي يشهد على حقيقة أن أبناء الشعب الأوكراني أعلنوا رأيهم بوضوح شديد. فهم يريدون تغييراً حقيقياً وعلاقات طبيعية مع روسيا وعيشة كريمة ومستقبلاً سلمياً لأطفالهم. لقد سئمتنا محاولات إلقاء اللوم على روسيا في جميع مشاكل أوكرانيا، وهو ما قام به الرئيس بوروشينكو صراحة خلال جميع سنواته في السلطة. إن شعب أوكرانيا بحاجة إلى عمل حقيقي وخطوات نحو السلام، مما يعني إجراء حوار حقيقي مع سكان دونيتسك ولوهانسك. وهذا هو

ثانياً، أود أن أدعو أطراف النزاع إلى اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لمنع الضرر الذي يلحق بالمدينين أو على الأقل الإقلال منه إلى أدنى حد. ولا بد لجميع الأطراف من التقيّد بالقانون الدولي، وذلك من أجل حماية المدينين وإمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية في جميع الأوقات. وأحثّ، على وجه التحديد، على إعادة بناء جسر ستانيتسيا لوهانسكا للمشاة وتحسين الظروف على الجسر لتمكين المرور السريع عبره، ولا سيما للمسنين الذين هم في أمس الحاجة إلى الحصول على معاشاتهم التقاعدية وخدماتهم الصحية.

أخيراً، ينبغي عدم تسييس المساعدة الإنسانية. إن تقديم المساعدة الإنسانية يجري على أساس المبادئ المعترف بها عالمياً والمتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مولر على التوضيحات التي قدمتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سايديك للرد على التعليقات والأسئلة التي طُرحت.

السيد سايديك (تكلم بالإنكليزية): خلال السنوات الأربع الماضية تقريباً، تمكنا، أنا والسفير أباكان، من تقسيم عملنا بشكل جيد تماماً. ولذلك، سأشير إلى بيان رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الصادر اليوم.

ولا أعتقد أنني بحاجة إلى أن أقتبس منه كلمة بكلمة ولكنني سأقول إن الرئاسة السلوفاكية تعتقد أن التدبير الانفرادي من جانب روسيا

”يمكن أن يقوّض الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في أوكرانيا وما حولها، وتدعو إلى التقيّد بمبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من جانب جميع الدول المشاركة فيها. وتدعو الرئاسة جميع الأطراف إلى الإحجام عن اتخاذ خطوات انفرادية وإلى

وسأقولها مرة أخرى. إن لهم الحق في الاحتفاظ بجنسيتهم الأوكرانية. فهذا تدبير إنساني. أرجوكم حاولوا أن تفهموا ذلك. إن روسيا تريد السلام حقاً، ومن مصلحتنا أن نرى أوكرانيا البلد الشقيق لنا مستقراً ومزدهراً. وهذا هو في الأساس الغرض من مرسوم رئيس الجمهورية، الذي يهدف إلى كفالة أن يحظى المواطنون الذين انتهى بهم الأمر في ظروف معيشية رهيبة وبائسة بفرصة للحماية الاجتماعية والتنمية ولتعليم أنفسهم وأطفالهم في المدارس الروسية جنباً إلى جنب مع المواطنين الروس. وهذا أمر لا علاقة له باتفاقات مينسك ولا يمنع بأي حال أوكرانيا ودونيتسك ولوهانسك من تنفيذها. ويمكن القيام بذلك إذا توفرت الإرادة السياسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى الأسئلة التي طُرحت على مقدمي الإحاطات الإعلامية، وبصفتي الوطنية، أود أن أضيف سؤالاً آخر للسيد أباكان بخصوص عمله وعمل مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. هل يمكنه من خلال الإحصاءات أن يحدد الأماكن التي تواجه فيها بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المفودة إلى أوكرانيا أكبر معوقات أمام وصولها؟ وهل هذه المعوقات أكثر في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة الأوكرانية أم في المنطقة التي لا تسيطر عليها الحكومة؟

أعطي الكلمة الآن لمساعدة الأمين العام مولر للرد على التعليقات والأسئلة التي طُرحت.

السيدة مولر (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرد على السؤال الذي طرحه سفير أوكرانيا، وهو عن الكيفية التي يمكن بها لجميع الأطراف أن تسهم في تخفيف المعاناة الإنسانية. وأود أولاً أن أناشد جميع الأطراف الكف فوراً عن استخدام الألغام الأرضية والتعاون مع شركاء دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لتوعية المدينين ووضع خطط لإزالة الألغام.

السيد أباكان (تكلم بالإنكليزية): في الواقع، ليس لدي ما أضيفه على التفسيرات التي قدمها السفير سايديك. في مينسك، كان توقعنا بالأمس هو التوصل إلى تجديد للالتزام بوقف إطلاق النار بمناسبة عيد الفصح. وتحقيقا لهذه الغاية، جرى الاتفاق على موعد وتوقيت وقف إطلاق النار هذا. وأنا أشير إلى مناقشات الفريق العامل المعني بالأمن. بيد أن كل جانب اتبع نهجا مختلفا تجاه نص البيان. وأعتقد أنهما قد فوّتا فرصة بالأمس.

وردا على سؤال الممثل الدائم لألمانيا، لا بد لي من القول، فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى المناطق الجنوبية من دونيتسك، إن الجانب غير الحكومي يمثل مشكلة حقيقية بالنسبة لنا. فإمكانية وصولنا وقدرتنا على المراقبة محدودتين. ولا بد لي أن أضيف أن هناك أيضا نوعا من محدودية إمكانية الوصول إلى مناطق الحدود الجنوبية. لقد دأبنا على الذهاب إلى المناطق الحدودية عن طريق إزفارين بتواتر أكبر مما كان عليه الحال في السنوات الماضية. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض المسائل التي تحد من قدرتنا على مراقبة دونباس بأكملها، ولا سيما الجانب غير الحكومي. ولا أريد أن أتطرق إلى أسماء أماكن بالتحديد والتفصيل، ولكن هذا ما شهدناه. لقد شددت على هذه النقاط في إحاطتي الإعلامية اليوم، وكذلك في مينسك في المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أخيرا، أشار السفير سايديك إلى بيان الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلق بالتدابير الانفرادية. ولا بد لي أن أقول إنني أشاطر السيد سايديك آراءه والرئيس الحالي بشأن هذه النقطة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥.

مواصلة البحث معا عن سبل من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

وهذا جزء واحد فقط من بيان اليوم.

أود أن أضيف جوابي على أحد الصحفيين، الذي أعتقد أنه كان من وكالة تاس، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في مينسك بشأن التقييم الذي أجرته. لقد قلت له ما يلي باللغة الروسية،

(تكلم بالروسية)

”كما تعلم، أنا دائما ملتزم بالامتنال لنص اتفاقات مينسك وروحها، استنادا إلى مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية لأوكرانيا“.

(تكلم بالإنكليزية)

أما فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل روسيا عن سبب عدم التوصل إلى اتفاق أمس بشأن هدنة عيد الفصح، فأعتقد أنني تناولت ذلك في إحاطتي الإعلامية. ولا يسعني إلا أن أكرر ما قلته، وهو أن الطرفين، للأسف، لم يتمكنوا من الاتفاق على نص البيان. لقد اقترحنا نصين سبق اعتمادهما بالفعل في حالات سابقة لوقف إطلاق النار. وفي هذه الحالة تحديدا، للأسف، لم يُقبل أيٌّ منهما. فالنص الذي قدمناه لم يقبله الجانب الأوكراني، بينما لم يحظ النص الآخر بقبول الممثلين الروس وبعض ممثلي أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها السفير أباكان، لم تتمكن من التوصل إلى نص متفق عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد

أباكان.